إشكالية الاندماج بالوسط الحضري المغربي:
قراءة في المضامين ومحاولة في التقويم

ذ. محمد الهيلوش
كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس

المرجع: مجلة "دفاتر جغرافية، البحث الجغرافي بالمغرب: قراءة في الإشكاليات وفي المناهج" العدد 7 سنة 2010

مقدمة

ارتبط مفهوم الاندماج بالمغرب، بشكل خاص، بمشاكل العيش بالوسط الحضري، خاصة بعد نمو الظاهرة الحضرية به بشكل غير متحكم فيه وإخفاق السياسات العمومية في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت عنه.

فقبل قرن من الزمن كان المغرب بلدا قرويا بالأساس. لكنه مع مجيء الاستعمار، وخاصة منذ الاستقلال، ستدخل دينامية التمدين به منعطفا جديدا انتقلت معه نسبة التحضر من 8% عند بداية القرن الماضي إلى 55,1% سنة 2004. وبالرغم من كون هذه الدينامية لم تتم على أسس اقتصادية واجتماعية وثقافية وتقنية ملائمة، لكون المدن لم تستطع مواجهة آثارها من حيث تلبية الحاجيات الأساسية لساكنتها، خاصة تلك المتعلقة بالشغل والسكن والتجهيزات والخدمات الأساسية، فإنها مع ذلك لا زالت نشيطة ولا زالت المدن تمارس جاذبيتها على ساكنة الأرياف وتستقطب باستمرار تيارات من النازحين عنها.

إنه من شأن بحث إشكالية الاندماج بالوسط الحضري أن يسهم في تشخيص واقع الاندماج المتاح بمدننا وكشف معيقاته واستكشاف الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق ذلك من لدن مكونات الساكنة الحضرية وتقييم نجاعة السياسات العمومية في هذا المجال. وهذا سيمكن، من دون شك، من استكشاف سبل تيسير الاندماج بهذا الوسط واستنباط الحلول لمعالجة مشاكل التماسك الاجتماعي بما يقوي الوحدة الوطنية.

لقد أصبحت هذه الإشكالية تفرض نفسها على الأبحاث حول الوسط الحضري المغربي متسائلة عن عوامل وظروف عيش الساكنة الحضرية بهذا الوسط وعن مستوى وطبيعة اندماج مختلف مكوناتها به في ظل تراكم العجز بخصوص آليات الاندماج، وذلك في محاولة لكشف رهانات وإكراهات الاندماج بمدننا والاستراتيجيات والسياسات المعتمدة لرفع تحدياته ودور مختلف الفاعلين في ذلك. وهذا مع بحث آثار ضعف الاندماج على الأفراد والأسر والمجتمع والمجال الحضري، وعلى التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية بصفة عامة.

في هذه المداخلة، سأحاول رصد تحولات هذه الإشكالية في علاقتها بتطور الظاهرة الحضرية بالمغرب، مبينا تحولات الوسط الحضري وإكراهات ومشاكل الاندماج به، و مستعرضا لتوجهات وتدابير السياسات العمومية ودور الفاعلين الحضريين وغيرهم في الإدماج بالوسط الحضري، مع الوقوف عند استراتيجيات الاندماج الذاتي. وقبل ذلك، سأنطلق من تقديم حصيلة للبحث حول الوسط الحضري مبرزا مكانة بحث إشكالية الاندماج بالوسط الحضري ضمنه.

I - حصيلة البحث حول الوسط الحضري المغربي

ليس من السهل وضع حصيلة للبحث حول الوسط الحضري المغربي، وذلك بالنظر إلى صعوبة الوصول إلى كل الأبحاث والدراسات التي أنجزت حول هذا الوسط، في غياب توثيق بيبليوغرافي دقيق وشامل للإنتاجات العلمية والمعرفية[1]. لذلك فإنني سأعتمد لتقديم هذه الحصيلة الموجزة على نتائج دراسة حول "الدراسات والأبحاث الحضرية حول المغرب لفترة 1980 – 2004"[2].

1- الإطار العام لتطور البحث حول الوسط الحضري

لقد تطور البحث حول الوسط الحضري المغربي بالموازاة مع تطور الظاهرة الحضرية بالمغرب وما تميزت به على مستوى الدينامية والمظاهر التي طبعت المشهد الحضري، وكذلك مع تطور السياسات المتبعة للتحكم في الظاهرة ومعالجة مشاكلها. فمنذ الاستقلال وإلى حين اعتماد الميثاق الجماعي لسنة 1976، عرف المغرب ما يشبه الانفجار الحضري الذي تميز على الخصوص باتساع التمدين الهامشي: فقد انتشرت مدن الصفيح وأحياء السكن غير القانوني، خاصة بالمدن الكبرى كالدار البيضاء، مما خلق عدة مشاكل فيما يخص السياسة الحضرية وتدبير هذه المدن .

في خضم ذلك ظهرت دراسات منوغرافية متناثرة حول المدن، مثل دراساتي A. ADAM و D. NOIN حول الدار البيضاء ودراسة محمد الناصري حول سلا، ودراسة J. PEGURIER حول قلعة السراغنة. وإلى جانب ذلك، أنجزت دراسات وأبحاث من لدن السلطات العمومية حول مشاكل المدن بغرض بلورة سياسة عمومية لمعالجتها، وخاصة محاربة مدن الصفيح والسكن السري من خلال وضع وثائق للتعمير (كالتصاميم المديرية)، وسن سياسة لإنتاج السكن الاجتماعي والاقتصادي بإنشاء المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء وإحداث الصندوق الوطني لشراء وتجهيز الأراضي سنة 1974.

مكن اعتماد الميثاق الجماعي لسنة 1976 من تحديد دور الفاعلين في السياسة الحضرية وأتاح وضع عدة وثائق للتعمير، خاصة التصاميم المديرية للتهيئة الحضرية. لكن التمدين الهامشي السريع وغير القانوني بات يشكل شكلا مهيمنا للنمو الحضري، خاصة بالمدن الكبرى كفاس وسلا وطنجة ووجدة...، وأصبحت مظاهره تفرض نفسها على المشهد الحضري. وخلال عقد الثمانينات ستترجم مشاكل المدن بحدوث اضطرابات خطيرة بعدد منها، مما فرض على السلطات العمومية تقوية تدخلها وتسريع تنفيذ مشاريعها وإعادة النظر في السياسة الحضرية التي ستترجم باعتماد قانون جديد للتعمير سنة 1992، وإدراج سياسة التعمير ضمن سياسة عامة لإعداد التراب الوطني والتنمية المستديمة مع مطلع الألفية الحالية.

---

[1] توجد محاولات قليلة اهتمت بهذا الغرض نذكر منها:

- J-F. Troin (1984), Essai de bilan des recherches urbaines au Maghreb, politiques urbaines dans le monde arabe. Lyon: maison de l'orient méditerranéen.
- C. Lialzu (1987), Sociétés urbaines contemporaines du Maghreb et Moyen-orient 1975-1985: essai de bibliographie critique. Paris Institut du monde arabe.
- Collectif (1988), La recherche urbaine au Maroc: un état de la question. Bordeaux
- M. Karoufi (1995), Urbanisation et recherche urbaine dans le monde arabe. UNESCO
- A. Rachik (1998), Etudes et recherche urbaine au Maroc. In les sciences urbaines et sociale au Maroc: études et arguments. Rabat: institut de recherche universitaire et scientifique.

[2] Etudes réalisé par le centre Jacque Berque Rabat – mai 2005 dans le cadre de son programme de recherche lire et comprendre le Maghreb.

صادف هذه التحولات التي طرأت على وتيرة وشكل التمدين خلال العقود الثلاثة الأخيرة تزايد لعدد المؤسسات الجامعية وانتشارها بمعظم جهات البلاد، مما زاد من عدد الباحثين ومراكز ومجموعات البحث، ومن الاهتمام ببحث الظاهرة الحضرية في كل أبعادها على امتداد التراب الوطني، الشيء الذي سيرفع من كمية ووثيرة الإنتاج المعرفي والعلمي بخصوصها.

2- الإنتاج العلمي والمعرفي للبحث حول الوسط الحضري

تبلغ مجموع الوثائق التي أحصتها الدراسة حول المسألة الحضرية بالمغرب 2900 وثيقة، منها 499 مؤلف و 772 مقالة وأكثر من 900 مساهمة منشورة على شكل مؤلفات جماعية. أغلب الوثائق صدرت بعد 1980 (92 % من المساهمات، 84 % من المقالات و 67 % من الكتب). وقد تم معظم الإنتاج بالمغرب ومن طرف باحثين ومهتمين مغاربة، باستثناء الأطروحات الجامعية التي نوقش معظمها في أوربا. لكن أغلب الإنتاج تم بلغات أجنبية، خاصة اللغة الفرنسية (87 % من المقالات، 73 % من الكتب، 71 % من المساهمات و98 % من الوثائق الرسمية).

هذا وقد اهتمت تخصصات عدة بالبحث الحضري، خاصة الجغرافيا، التاريخ، علم الاجتماع، علم الاقتصاد، العلوم القانونية والعلوم السياسية. لكن أغلب الإنتاج تم من طرف العلوم الاجتماعية بحوالي 56 % من مجموع الإنتاج. وتبعا لذلك، فإن هذا الإنتاج قد تم بشكل أساسي بكليات الآداب وبشكل ثانوي بكليات الحقوق وبالمعهد الوطني للتهيئة والتعمير. وتعتبر المقاربة الجغرافية الأكثر هيمنة على البحث الحضري، خاصة على مستوى الأطروحات، وذلك بنسبة تناهز 67 %.

شكل رقم 1: توزيع الأطروحات المناقشة حول الظاهرة الحضرية حسب التخصصات

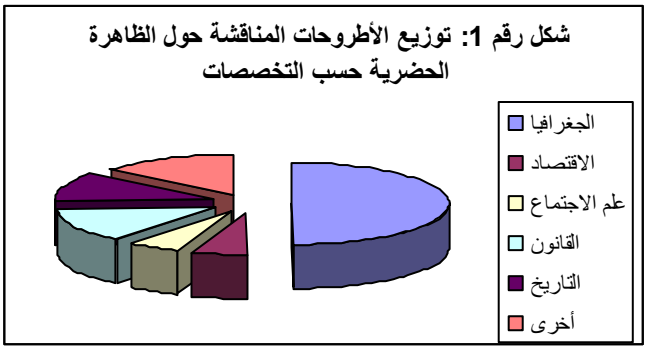

لكن حصة المدن من اهتمامات البحث قد تفاوتت حسب حجم المدن وأهميتها في تراتبية الشبكة الحضرية الوطنية. فقد حظيت المدن الكبرى بأكبر قدر من الاهتمام ، بحيث أن أغلب الوثائق المنشورة قد كتبت حولها، وتأتي على رأسها الدار البيضاء متبوعة بفاس ثم الرباط فطنجة فمراكش فأكادير فسلا... أما المدن الصغرى والمتوسطة فلم تحض بعد بالاهتمام اللازم، لكن بعضا منها قد حظي فعلا بمستوى مقبول من الاهتمام كمدينة صفرو التي بلغ عدد الوثائق المنشورة حولها 24 وثيقة.

من حيث المواضيع، يلاحظ أن الأبحاث قد ركزت على مواضيع أكثر من غيرها. فالتمييز السكني كان الأكثر استقطابا لاهتمامات الباحثين، وذلك من خلال اهتمامهم بالظروف السوسيو- مجالية السيئة للمدن، من حيث قلة التجهيز وانتشار السكن الهش واختناق المدن العتيقة وأزمة السكن والتمدين الهامشي وغير القانوني. فـ 49 % من الوثائق التي تناولت التمدين والسكن تهيمن فيها الأدبيات المتعلقة بسيرورة التمدين في علاقتها بالانفجار الديمغرافي والهجرة وكثافة وأشكال النمو الحضري ومظاهر السكن غير اللائق.

لكن الاهتمامات انصبت أيضا، وبدرجة أقل، حول السياسة الحضرية، خاصة ما يتعلق بتدخل الدولة في مجال السكن الاجتماعي. لكن مواضيع عديدة لم تنل لحد الآن ما يكفي من الاهتمام، خاصة بالمدن الصغرى والمتوسطة، كالتدبير الحضري، التمثلات والممارسات المجالية، النقل والتنقل بالمجال

الحضري، المجالات العمومية، التهميش والاندماج بالوسط الحضري، القطاع غير المهيكل، الحركات الاجتماعية والحركية السكنية...

II- الوسط الحضري المغربي: الديناميات، البنيات وإكراهات الاندماج

1- محتوى وديناميةالتمدين

قبل مائة سنة، كان المغرب بلدا قرويا بامتياز. لكن مع مجيء الاستعمار ستشهد البلاد تحولات سوسيومجالية ستترجم بتزايد الظاهرة الحضرية. إلا أن وثيرة التمدين ظلت عموما معتدلة إلى غاية عهد الاستقلال، حيث سيعرف المغرب ما يشبه الانفجار الحضري.

فالساكنة الحضرية لم تكن تتجاوز في بداية القرن 420 ألف نسمة، ثم ارتفعت إلى 3.411.037 نسمة سنة 1960، وإلى 8.730.399 ن سنة 1982 لتصل إلى 16.463.634 نسمة سنة 2004. وهكذا، فقد انتقلت نسبة التمدين على التوالي من 8 % إلى 29,3 % وإلى 42,6 % ثم إلى 55,1 % . هذه الدينامية التي فاقت وثيرتها وثيرة النمو الديموغرافي الإجمالي، حدثت بفعل عوامل تتعلق بالنمو الطبيعي والهجرة القروية بالإضافة إلى توسع المجالات الحضرية للمدن وترقية المراكز القروية إلى المستوى الحضري. إلا أن مقارنة نسب النمو السنوي المتوسط بين سنتي 1960 و 2004 تظهر انخفاض وتيرة التمدين منذ سنة 1982. إلا أن هذا الانخفاض لم يمنع من نمو الجهاز الحضري للبلاد.

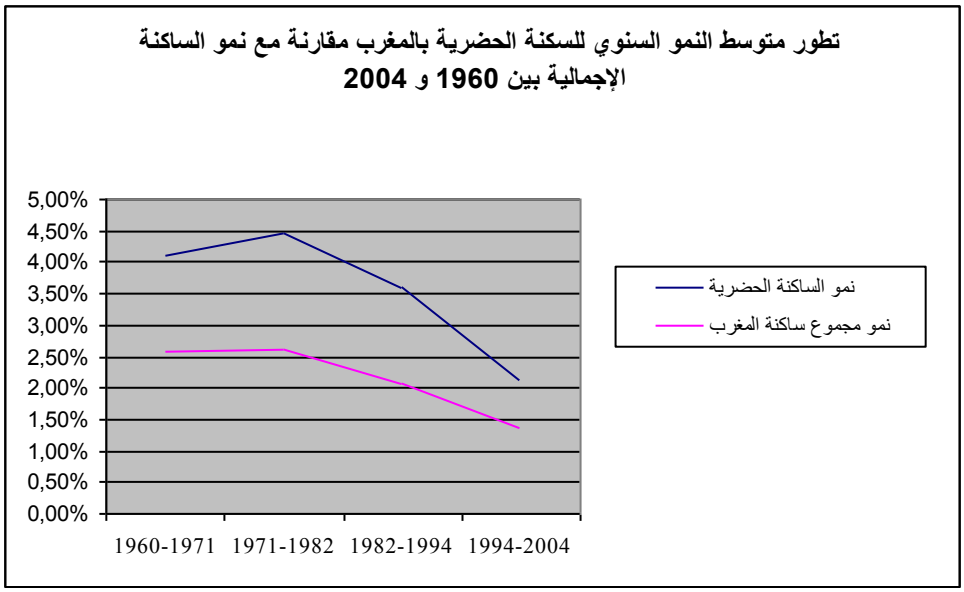

1- 1- تطور الجهاز الحضري

بالموازاة مع تزايد الساكنة الحضرية، تزايد عدد المدن بالمغرب بشكل ملحوظ، خاصة خلال مرحلة الاستقلال، حيث انتقل عددها من 58 مدينة سنة 1936 إلى 352 مدينة سنة 2004. يتكون الجهاز الحضري من مدينة مليونية واحدة (الدار البيضاء) و25 مدينة يفوق عدد سكانها 100.000ن تحتضن 66,7 % من السكان الحضريين، و88 مدينة يتراوح عدد سكانها بين 20 و 100 ألف نسمة تضم 23,1 % من السكان الحضريين، و238 مدينة يقل عدد سكانها عن 20 ألف نسمة تحتضن أكثر من 10 % من السكان الحضريين.

1-2- تركيز الساكنة الحضرية وتسحل التمدين

تتميز الظاهرة الحضرية بالمغرب بكونها متفاوتة الأهمية من جهة لأخرى، حيث تتراوح بين 24,2 % بجهة تادلة أزيلال و 92 % بجهتي الدار البيضاء الكبرى والعيون بوجدور. ويظهر الوزن الديمغرافي للجهات اختلالا واضحا لتوزيع الساكنة الحضرية فوق التراب الوطني، حيث يقطن أكثر من

80 % من السكان الحضريين بالمغرب بنصف جهات البلاد و20 % بالنصف الآخر. بل إن حوالي ثلث هؤلاء السكان يقطنون بجهتين فقط (الدار البيضاء والرباط سلا زمور زعير) وأن أعلى معدلات تزايد الساكنة الحضرية، التي ناهزت في بعض الجهات 19,6 % بين سنتي 1994 و 2004، قد سجلت بالشريط الساحلي الأطلنتي الذي يعرف تمركز معظم الساكنة الحضرية المغربية.

تتركز الساكنة الحضرية المغربية بالمدن التي يفوق عدد سكانها 100ألف نسمة وتتركز هذه الأخيرة بدورها على الشريط الساحلي الأطلنتي الذي يضم مدينة الدار البيضاء بأزيد من 3 ملايين نسمة ومدن الرباط وسلا وطنجة بأكثر من 500 ألف ن لكل منها ثم 9 مدن أخرى بأكثر من 100 ألف نسمة. وهذا بالإضافة إلى عدد من المدن الصغرى والمتوسطة. فعلى الرغم من كون تيارات النزوح نحو الساحل لم تبدأ إلا بعدما تحول مركز الثقل السياسي والاقتصادي للبلاد من الداخل نحو الساحل الأطلنتي، بعد اختيار الرباط عاصمة سياسية للبلاد والدار البيضاء كقطب اقتصادي وأكبر منفذ بحري على الخارج، فإن وتيرة هذا النزوح ما فتئت تتزايد بشكل مطرد، حيث بلغت الساكنة المستقرة بالساحل 35% من مجموع سكان المغرب يعيش أكثر من 85% منها بالوسط الحضري.

1-3- المدن الصغرى والمتوسطة، حضور متزايد في الجهاز الحضري لكن مع تراجع وزنها في احتضان الساكنة الحضرية.

تميز تحول الجهاز الحضري للمغرب منذ 1960 وإلى غاية 2004 بتزايد كبير للمدن الصغرى والمتوسطة، حيث انتقل عددها من 101 إلى 298 مدينة يقل عدد سكانها عن 50 ألف نسمة ومن 3 إلى 28 مدينة بالنسبة لتلك التي يتراوح عدد سكانها بين 50 ألف و 100ألف نسمة. وبالرغم من تراجع وزنها في احتضان الساكنة الحضرية لصالح المدن الكبرى من 35,4% إلى 33,3% خلال نفس الفترة، فإن أهميتها تكمن في تقليص المسافة بين المدن والأرياف وتقريب الخدمات من السكان مما يساعد على استقرار السكان محليا وجهويا ويخفف الضغط على الأقطاب الجهوية والوطنية باستقبال جزء معتبر من تيارات الهجرة القروية. لكن هذا الصنف من المدن لم يستوف بعد حقه من الدراسة والبحث، في الوقت الذي تزايدت فيه مكانته في التنظيم المجالي وفي التنمية المحلية.

1-4- الهجرة القروية، التمدين والاندماج

إن دينامية التمدين التي عرفها المغرب لم تكن لتتم بالوتيرة السريعة التي حدثت من دون الدور الكبير لحركات الهجرة القروية في اتجاه المدن والمراكز الحضرية. هذا النوع يمثل أكثر من 60 % من مجموع حركات السكان بالمغرب، وذلك بمعدل سنوي بلغ حوالي 126.800 نسمة بين سنتي 1994 و 2004 (حوالي 300 مهاجر كل يوم). لكن أشكال الحركات الأخرى (الهجرة البيحضرية والهجرة البيريفية) تبقى مهمة هي الأخرى، وخاصة الهجرة البيحضرية التي ناهزت 34 % من مجموع الحركات والتي غالبا ما تتم من المراكز الصغرى في اتجاه المراكز والمدن الأكبر حجما.

إلا أن مساهمة الهجرة القروية في النمو الحضري لم تتجاوز، حسب مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، نسبة 40 %، مما يجعل لعوامل ترقية المراكز القروية وتوسيع المدارات الحضرية للمدن وإدماج التجمعات السكانية المحادية لها، وخاصة لعامل النمو الطبيعي أثرا كبيرا في هذا النمو. لكن وقع الهجرة، يبقى مع ذلك، شديدا فيما يخص التأثير في ظروف الاندماج بالوسط الحضري.

فالهجرة القروية تعتبر إحدى أشكال استراتيجيات التعيش الفردية والعائلية. فهي تعبر عن رغبة الساكنة المهاجرة في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية عبر النزوح من الأوساط القروية المهمشة، التي تعاني من ضعف البنيات التحتية والمرافق والخدمات العمومية وتقلص فرص الشغل وتدني المداخيل، نحو الأوساط الحضرية الأكثر جاذبية على هذه المستويات. يترتب عن هذا النزوح

تريف لخصائص الساكنة الحضرية (الأمية، الفقر...) وزيادة حاجيات الاندماج بالوسط الحضري، وذلك بتضخيم حجم الساكنة النشيطة وزيادة الطلب على الشغل والسكن والتجهيزات والخدمات المختلفة... وهو ما يؤثر بشكل عام في بنيات الوسط الحضري ويعمق من مشاكل الاندماج به.

2- بنيات الوسط الحضري وإشكاليات الاندماج

لعبت المدن منذ القدم دورا أساسيا في التحكم في التراب المغربي ومراقبته. في الوقت الحاضر، وبالنظر إلى العدد الكبير للمدن ولوزنها الديمغرافي، أصبح الإطار الحضري، بمكوناته البشرية والاقتصادية ووظائفه وحاجياته المختلفة، إطارا لتوجيه التنمية ولتحديد رهاناتها المستقبلية.

فالمجال الحضري يتوسع باستمرار، وذلك يتم بالتأكيد على حساب الأرياف والموارد الطبيعية، مما يجعل التنمية مرهونة بالتحكم في النمو الحضري وتحسين آثاره. كما أن ثقله الديمغرافي وتركيزه للسكان ومكانته في إنتاج الخيرات وخلق الثروة بات يتحكم في تحديد الاختيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتدبير الشأن العام. فالمجال الحضري المغربي بواقعه ومشاكله ورهاناته أصبح، أكثر من أي وقت مضى، منطلقا لبلورة السياسات وتعبئة الموارد لكسب رهانات التنمية بالنسبة للمغرب ككل.

2-1- خصائص المجتمع الحضري

لخصائص الساكنة الحضرية أثر كبير على سيرورات الاندماج بالوسط الحضري: فالمميزات الديمغرافية والثقافية والسوسيو اقتصادية للسكان تتحكم إلى حد بعيد في توجيه استراتيجياتهم للاندماج وفي حظوظ تحقيقهم لذلك.

فمن حيث الخصائص الديمغرافية، تتكون الساكنة الحضرية، وكما هي على صعيد المغرب ككل، من تركيبة جنسية متوازنة، بحيث أظهرت نتائج الإحصاء العام للسكان لسنة 2004 أن الفرق بين عدد الذكور وعدد الإناث هو طفيف جدا ولم تتجاوز نسبة 0,9 % (50,9 % إناثا و40,1 % ذكورا). وتتميز هذه الساكنة بكونها شابة بالدرجة الأولى، بحيث أن أكثر من 72 % منها يقل عمرها عن 40 سنة. أما الفئة البالغة سن الشغل (ما بين 15 و 60 سنة) فتمثل حوالي 64 % من مجموع الساكنة الحضرية أي أكثر بحوالي 4 نقط عن مستواها في صفوف الساكنة المغربية ككل.

ويكمن تأثير وزن هذه الفئة الأخيرة في تحكمها في دينامية تكوين الأسر الحضرية (من خلال الزواج ومستوى الخصوبة بالوسط الحضري) وفي كونها مصدرا لحاجيات الشغل والسكن والخدمات. كما أنه يمكن من خلالها رصد مستوى ودرجات الاندماج بالوسط الحضري: فخصائص هذه الفئة، من حيث المؤهلات والمهارات ومن حيث النشاط والشغل، تحدد سبل الاندماج وتؤشر على مستويات نجاحه.

2- 2- تزايد مستوى النشاط بالوسط الحضري مع صعوبة الاندماج الاقتصادي

تظهر مقارنة نتائج إحصائي 1994 و 2004 أن نسبة النشاط بالوسط الحضري قد ارتفعت بأكثر من نقطتين وانتقلت من 34,2 % إلى 36,8 %. وبالرغم من هيمنة الذكور في صفوف الساكنة النشيطة، فإن تزايد مستوى النشاط يعود بشكل أساسي إلى تحسن مستوى نشاط المرأة الذي انتقلت نسبته من 17,3 % إلى 19,8 % خلال نفس العشرية، وذلك في الوقت الذي انخفضت فيه بالنسبة للرجل بـ 0,3 % وانتقلت من 54.7 % إلى 54,4 % . هذا التطور يعزى إلى التحولات التي يعرفها المجتمع الحضري، من تأخر مستمر في سن الزواج وتزايد تمدرس المرأة وحصولها على الشواهد العليا

والدبلومات التقنية، الشيء الذي يدفع بالمزيد من الإناث إلى الانخراط في سوق الشغل والبحث عن ممارسة أنشطة مدرة للدخل.

ارتفاع مستوى النشاط هذا يزيد من الضغط على عمل سوق الشغل مما يؤدي إلى تعميق اختلاله، الشيء الذي ينعكس بارتفاع نسبة البطالة التي بلغت بالوسط الحضري 22,4 % سنة 2004 مقابل 20,3 % فقط سنة 1994. ويلاحظ من خلال تطور نسبتي النشاط والبطالة خلال هذه الفترة أنهما متطابقتين تقريبا الشيء الذي يعكس صعوبة الحصول على الشغل بالنسبة للنشيطين الجدد، حيث ترتفع نسبة البطالة بالنسبة للفئتين العمريتين 15- 19 سنة و 20- 24 سنة على التوالي إلى 46,8 % و 41,5 %. وتترجم صعوبة الحصول على الشغل بالنسبة للنشيطين الجدد بارتفاع عدد العاطلين الذي انتقل من 919.504 سنة 1994 إلى 1.347.547 عاطل سنة 2004، وذلك بمعدل سنوي يناهز 42.804 عاطل.

هذا التطور يزيد من صعوبة الاندماج الاقتصادي عبر سوق الشغل ويفاقم العجز عن استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الشغل كل سنة، خاصة وأن المستوى العام لتأهيل الساكنة النشيطة يتميز بالضعف وهيمنة المهارات البسيطة.

فالمغرب، وبعد أزيد من نصف قرن من الاستقلال، لم يتمكن من تعميم التمدرس. لذلك، فإن نسبة الأمية بين ساكنته لازالت مرتفعة بالوسط الحضري (30 %) كما بباقي التراب الوطني (60,5 %) بشكل يحد من أهمية تأهيل هذه الساكنة، وخاصة اليد العاملة باعتبارها عاملا أساسيا من عوامل الإنتاج. فنسبة الأمية تصل في صفوف البالغين سن الشغل إلى 29,5 % بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 سنة، وإلى 40 % بالنسبة لفئة 25- 34 سنة، ثم إلى أكثر من 53 % بالنسبة لفئة 34- 49 سنة. ويظهر الأمر أكثر خطورة بانخفاض مستوى التعليم بين الساكنة المتعلمة المتوقفة عن الدراسة بالوسط الحضري، بحيث أن 70,1 % منها لم تحصل إلا على الشهادة الابتدائية وأن 12 % فقط تمثل الحاصلين على شواهد الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، وهذا ما ينقص من حظوظ إعادة تأهيل اليد العاملة وتكييف مهاراتها مع المتطلبات الجديدة لسوق الشغل.

شكل رقم 3: توزيع الساكنة المتعلمة الحاصلة على الشواهد حسب أعلى شهادة محصل عليها سنة 2004

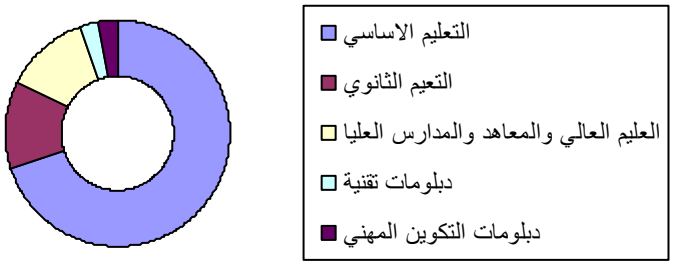

ضعف مستوى التأهيل هذا يقلل من قيمة نوعية الطلب على مستوى سوق الشغل بما لا يلاءم نوعية العرض، على قلته، والذي يبحث باستمرار عن الكفاءات العالية ويحد بشكل متزايد من حظوظ الاندماج الاقتصادي لذوي الكفاءات البسيطة عبر هذه السوق. وبسبب ذلك يضطر جزء معتبر من الساكنة النشيطة بالوسط الحضري إلى البحث عن الاندماج من خلال أنشطة مستقلة سهلة الولوج وخارج دائرة عمل سوق الشغل.

2- 3- المحتوى الاجتماعي للوسط الحضري

2- 3- 1- الاندماج الاقتصادي للمجتمع الحضري المغربي

بلغ عدد المشتغلين بالوسط الحضري حوالي 4.663.173 شخص، أي ما يناهز ربع (1/4) الساكنة الحضرية، 45 % منهم تقل أعمارهم عن 35 سنة و52,7 % تتراوح بين 64 سنة. وقد تم الاندماج الاقتصادي لهؤلاء في خمسة قطاعات أساسية. تأتي على رأسها الوظيفة العمومية والأنشطة الصناعية، بما فيها الصناعة التقليدية (أزيد من 20 % لكل منهما):

فبالرغم من كون الوظيفة العمومية لا توفر إلا حوالي خمس (1/5) مناصب الشغل بالوسط الحضري، فإنها تتيح مع ذلك أفضل أشكال الاندماج الاقتصادي بهذا الوسط، وذلك بالنظر إلى مستوى الحماية التي يتمتع بها الشغل بهذا القطاع وأهمية مستوى الأجور التي يوزعها مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى. وتعيش على عائدات الوظيفة العمومية شريحة واسعة من المجتمع الحضري، سواء من خلال التشغيل المباشر أو من خلال استهلاك فعالياتها، خاصة بالمدن الصغرى والمتوسطة، حيث تعيش على هذا الاستهلاك فعاليات أنشطة القرب بفروع التجارة والخدمات والصناعة التقليدية، التي يندرج معظمها ضمن القطاع غير المهيكل، وكذلك فعاليات حتى بعض الأنشطة العليا.

إلا أن توزيع الشغل حسب الجنس يظهر أن الوظيفة العمومية تأتي بعد الصناعة والصناعة التقليدية على مستوى تشغيل وإدماج المرأة اقتصاديا وذلك بـ 27,7 % مقابل 29,7 %. وهذا يجد تفسيره في هيمنة الفروع الصناعية المشغلة لليد العاملة النسائية على بنية النسيج الصناعي، كصناعة الملابس الجاهزة، وأيضا في أهمية الحرف المنزلية النسوية بالنسبة للصناعة التقليدية. هذا وتختلف أهميته أنشطة الصناعة والصناعة التقليدية حسب المجالات الحضرية: ففي المدن الصغرى والمتوسطة تسجل هيمنة فرص الشغل التي توفرها الصناعة التقليدية لأن الصناعات التحويلية العصرية تتمركز في الغالب بالمدن الكبرى نظرا لتوفر بنيات الاستقبال والخدمات التي تحتاجها وأيضا اليد العاملة المؤهلة.

أما قطاع التجارة فيأتي في المرتبة الثالثة بـ 18,8 % من مجموع مناصب الشغل، لكنه يشكل أول مشغل للنشيطين الذكور، أكثر حتى من قطاع الوظيفة العمومية (22,4 % مقابل 18,7 % فقط). كما أنه يشكل مع قطاع الخدمات أول قطاع للإدماج الاقتصادي بالوسط الحضري بـ 32,1 % من مجموع المشتغلين. وهو القطاع المتميز بهيمنته على البنية الاقتصادية وبانفتاح فروعه السفلى على المبادرات البسيطة للتشغيل الذاتي وبأهمية العمل المستقل ضمن الوضعيات المهنية.

ومن حيث الوضعية في المهنة، يهيمن العمل المأجور ضمن مجموع أشكال الشغل بالوسط الحضري بأزيد من 68 % ، حسب إحصاء سنة 2004، مقابل 25,2 % بالنسبة للعمل المستقل. هذا يعني أن سوق الشغل تشكل قناة أساسية للاندماج الاقتصادي بالوسط الحضري. فأي خلل يصيب عمل هذه السوق يترجم بارتفاع البطالة وتراجع لفرص الاندماج وهو ما يترجم بانتشار مظاهر الفقر والتهميش.

2- 3- 2- الفقر، التهميش والإقصاء: مظاهر لضعف الاندماج بالوسط الحضري

تظهر الدراسات حول مستوى المعيشة والفقر بالوسط الحضري أن نسبة مهمة من الساكنة الحضرية لا تستطيع تلبية حاجياتها الأساسية من سكن وتجهيزات وخدمات تعليمية وصحية. هذا العجز يرتبط بضعف المداخيل المترتب بدوره عن البطالة وقلة التشغيل وهشاشة أوضاع الشغل بصفة عامة. ومن دون الخوض في المشاكل المنهجية لقياس الفقر، فإننا سنحاول رصد الظاهرة من خلال بعض

المعطيات العامة المتعلقة بنتائج البحث الوطني حول الأسر لسنة 1995 والبحث الوطني حول المعيشة لسنة 1999/1998 ثم الإحصاء العام لسنة 2004.

فبناء على متوسط استهلاك الأسر بالمغرب لسنة 1999 والذي بلغ 3860 درهم في الشهر، فإن 51,7 % من الأسر الحضرية تنفق أقل من هذا المعدل. وبذلك فإن نسبة الأسر الحضرية التي تعيش وضعية الفقر تناهز الـ 50 % ، ونسبة الأسر التي تعيش تحت عتبة الفقر تفوق 18 %. هذا وتوظف معظم نفقات الأسر الفقيرة في الاستهلاك الغذائي والسكن وذلك بنسبة تناهز 61 %.

وتعاني الساكنة الحضرية بشكل كبير من أزمة السكن، حيث يقطن 20,9 % من الأسر في سكن هش أو سكن غير لائق بأحياء ناقصة التجهيز. فتطور أسعار العقار بالوسط الحضري يقصي باستمرار الفئات ذات الدخل المحدود عن الولوج إلى السكن اللائق، وبذلك يحدث الانزلاق نحو السكن غير اللائق بأشكاله الهشة والصلبة من أجل امتلاك السكن بالوسط الحضري، وهو ما يفسر الارتفاع والتحسن النسبي لوضعية الحيازة لصالح التملك أو التملك المشترك (52,1 % سنة 2004 مقابل 44,9 % سنة 1994). لكن أزيد من 40 % من الأسر الحضرية تعيش في غرفة واحدة أو غرفتين، وحوالي 30 % منها لا تستغل سكنها إلا من خلال الكراء، وهو ما يجعل النفقات المرتبطة بهذا الأخير تشكل ضغطا كبيرا على نفقات الأسر الفقيرة.

ومن جهة أخرى، تعاني شريحة واسعة من الساكنة الحضرية من نقص في الولوج إلى التجهيزات والخدمات الاجتماعية. ففي سنة 2004 كانت أكثر من 10 % من الأسر محرومة من الاستفادة من الكهرباء العمومية، و17 % تقطن بسكن غير مرتبط بالشبكة العمومية لتوزيع الماء. وأكثر من ذلك، فإن 21 % من الأسر غير مرتبطة مساكنها بالشبكة العمومية للتطهير السائل.

يتمظهر الفقر الحضري أيضا من خلال تفشي الأمية التي تهم 30 % من الساكنة الحضرية، وكذلك من خلال نقص الاستفادة من الخدمات الصحية. فحصة الصحة من النفقات العمومية لا تتعدى 1,1 % من الناتج الداخلي الخام الشيء الذي ينقص من فعالية عمل النظام الصحي المغربي، المصنف في المرتبة 151 عالميا[1]، ويجعل 35 % من السكان لا يحصلون على الأدوية الضرورية، وهذا في الوقت الذي لا يستفيد فيه من التغطية الصحية سوى 16,4 % من السكان. أما من حيث البنية التحتية الصحية، فإن الوسط الحضري يحتضن مؤسسة صحية واحدة لكل 12.000 نسمة، وسرير واحد فقط لكل 1000نسمة.

إن المؤشرات أعلاه تظهر أن العيش على مستوى المجال الحضري ولو كان طويلا لا يعني الاندماج الكامل في المجتمع والحياة الحضريين بالنسبة لفئة عريضة من السكان ولا يترجم بممارستهم لنمط عيش حضري حقيقي. هذا الوضع يتحول بالنسبة لشريحة متنامية من هؤلاء إلى حالة تهميش وإقصاء حينما لا تتمكن من نسج روابط اجتماعية مع المجتمع الحضري وحينما لا تتمكن من المشاركة بشكل كامل في نشاطاته المختلفة. فالإقصاء يترتب إذن عن سيرورة تنطلق من الإخفاق في الاندماج الذي يترتب بدوره عن إخفاقات متعددة: إخفاء سوق الشغل في ضمان الاندماج الاقتصادي؛ إخفاق نظام العدالة الاجتماعية في ضمان الاندماج الاجتماعي لكل المواطنين وإخفاق السياسات العمومية في تيسير الاندماج وصيانته.

III- السياسات العمومية للإدماج بالوسط الحضري

[1] OMS (2003), Stratégie de coopération OMS – Maroc 2004-2007

إن بحث السياسة العمومية للإدماج بالوسط الحضري يفرض تسليط الضوء على سياساتها في ميادين مختلفة لها تأثير على اندماج السكان بهذا الوسط. فالولوج إلى الخدمات التعليمية ـ التكوينية والخدمات الصحية، والإقامة بسكن لائق، والحصول على شغل يدر ما يكفي من الموارد لتلبية حاجيات العيش وضروريات الحياة بشكل مقبول، والمشاركة في نشاطات المجتمع تعتبر مداخل أساسية للاندماج بأي وسط.

حاجيات الاندماج هذه شكلت محاور للسياسات العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ السنوات الأولى للاستقلال. إلا أن واقع حال التنمية ببلادنا يفرض التساؤل حول نجاعة هذه السياسات ومدى نجاحها أو إخفاقها في تلبية تلك الحاجيات. وسنعرض فيما يلي، وبشكل موجز، لأهم مضامين السياسات العمومية في ميادين التعليم ـ التكوين، محاربة الفقر، السكن والتشغيل.

1- سياسة التربية والتكوين: تحسن في التمدرس ونقص في التأهيل من أجل الإدماج

منذ الاستقلال عبر المغرب عن رغبته في توسيع الولوج إلى منظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها، وقد استندت السياسة العمومية في هذا الميدان على مبادئ المغربة والوحدة والتعريب والتعميم. فإلى غاية أواخر عقد السبعينات، مكنت هذه السياسة من تحسين نسبة التمدرس بالوسط الحضري وضمان اندماج الاقتصادي للخريجين بفضل أهمية التشغيل العمومي بالوظيفة العمومية بغرض مغربة الإدارات من حيث الموارد البشرية.

لكن الدولة عمدت، تحت ضغط الصعوبات المالية التي واجهتها في مطلع الثمانينات إلى تقليص النفقات العمومية الموجهة للقطاعات الاجتماعية في إطار برنامج التقويم الهيكلي، ومنها قطاع التشغيل. وهكذا انخفض التشغيل العمومي بالوظيفة العمومية من 45.267 منصب سنة 1982 إلى 10.000منصب في السنة طيلة الفترة الممتدة بين 1983 و 1993 ثم ليتقلص بعد ذلك إلى أقل من 7000 منصب في السنة خلال السنوات الخمس الأولى من العقد الحالي. تزامن هذا التخفيض مع تزايد عدد الخريجين، وخاصة من حملة الشواهد الجامعية والمعاهد والمدارس العليا، في وقت سجل فيه عجز متزايد للقطاع الخاص عن استيعاب الأعداد المتزايدة من هؤلاء، مما حدا بالدولة إلى العمل على إصلاح المنظومة بشكل شمولي بعد محاولات إصلاح جزئية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي همت على الخصوص المستوى الابتدائي والثانوي.

ففي سنة 1999، تم تكليف لجنة خاصة للتربية والتكوين بوضع مشروع لإصلاح المنظومة التعليمية انتهت أشغالها بتبني ميثاق وطني للتربية والتكوين سنة 2000. هذا الأخير حدد محاور الإصلاح وأهدافه وإجراءات التطبيق وجدولتها الزمنية، واتخذ من تعميم التعليم الأساسي وتحسين جودة التعليم والربط بين التربية والتكوين لتسهيل اندماج الخريجين مبادئ أساسية للإصلاح. لكن تطبيق هذا الإصلاح، والذي توقع له الميثاق كلفة قدرها 65 مليار درهم (بدون احتساب نفقات التسيير التي تقدر بحوالي 284 مليار درهم) بالنسبة للفترة الممتدة بين 2000 و 2009، سيواجه قلة الموارد المرصودة، بحيث لم يتوقع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000- 2004 تغطية سوى 13 % من هذا المبلغ بالنسبة لفترة المخطط. وفي سنة 2002 جاء في تقرير لوزارة المالية حول السياسة الاجتماعية للدولة أنه يصعب الوفاء بهذه الالتزامات بسبب ندرة الموارد المالية للدولة، ولم يبق إلا ترشيد التدبير المالي وتحسين نجاعة النفقات العمومية وإعمال نظام مساهمة الأسر في نفقات التمدرس بالنسبة للتعليم الثانوي والعالي، وتنمية الشراكة مع الجماعات المحلية والمجتمع المدني[1].

[1] Ministère de finance (2002), Les politiques sociales au Maroc: état des lieux.

إلا أنه يظهر أن هذا الإصلاح، وبعد أزيد من ثماني سنوات من انطلاق تفعيله، لم يحقق النتائج المرجوة منه، خاصة فيما يتعلق بتعميم تمدرس الأطفال البالغين 6 سنوات فما فوق المتوقع تحقيقه سنة 2002، وتعميم التعليم الأولي المتوقع سنة 2004 وتحسين نسبة استكمال الدراسة في كل مستويات التعليم، بما فيها التكوين المهني والتقني، وخفض نسبة الأمية إلى حدود 20 % سنة 2010 قبل القضاء عليها نهائيا سنة 2015. كما أن صعوبة اندماج خريجي التعليم العالي لازالت قائمة، بحيث أن بطالة حاملي الشواهد العليا لازالت تتفاقم سنة تلو أخرى. هذا الفشل تم الاعتراف به رسميا في أبريل 2008 بعد صدور تقرير دولي يضع المغرب في المراتب الأخيرة بين الدول العربية من حيث مستوى وحصيلة منظومته التعليمية.

2- سياسة محاربة الفقر

تتحدد مظاهر الفقر من خلال مؤشرات متعددة ترتبط باستهلاك المواد الأساسية والسكن والشغل والتعليم والصحة والولوج إلى الخدمات والتجهيزات الأساسية. لذلك فإن سياسة محاربة الفقر هي سياسة أفقية تبتغي تحسين هذه المؤشرات بما يضمن الاندماج الكامل للساكنة بالوسط الذي تعيش فيه.

انطلقت سياسة محاربة الفقر منذ السنة الأولى للاستقلال باعتماد برنامج لتقديم خدمات القرب للفئات المعوزة بالوسط الحضري عبر مؤسسة التعاون الوطني، ثم برنامج لإنعاش الدخل بالوسط القروي بواسطة مؤسسة "الإنعاش الوطني" التابع لوزارة الداخلية، وإستراتيجية لدعم القدرة الشرائية من خلال دعم أسعار المواد الأساسية. ومنذ أواسط عقد التسعينات تم اعتماد مقاربة جديدة لمحاربة الفقر باعتماد "إستراتيجية للتنمية الاجتماعية المندمجة" تتوخى ضمان ولوج الساكنة المحرومة للخدمات الاجتماعية الأساسية وخلق أنشطة مدرة للدخل وإنعاش تشغيل الشباب. وابتداء من مايو 2005 أعطيت الانطلاقة لإستراتيجية جديدة لمحاربة الفقر والتهميش والإقصاء تحت اسم "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

2-1- تقديم خدمات القرب للفئات المعوزة

منذ سنة 1957 بدأ التعاطي عمليا مع مشكلة الفقر في الوسط الحضري المغربي، حيث تم إحداث مؤسسة "التعاون الوطني[1]" لتقدم خدمات القرب للفئات الاجتماعية المحرومة التي لا تستطيع الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية بالمدن وهوامشها. يقوم التعاون الوطني بتقديم خدمات في ميادين محاربة الأمية، التكوين، حضانة الأيتام، التعليم الأولي للفئات المعوزة، إنعاش المرأة ودعم جمعيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة... ولتقريب خدماته من الفئات المستهدفة وتوسيع مجال تدخله ليشمل الوسط القروي والشبه حضري، تم اعتماد مخطط لإصلاح التعاون الوطني في أفق 2004/ 2005 بغرض رفع عدد مراكز التربية والتكوين التابعة له من 598 إلى 898؛ ومراكز التكوين بالتدرج من 22 إلى 51؛ ومراكز الاستئناس المهني من 20 إلى 75؛ ومراكز رياض الأطفال من 97 إلى 300؛ ودور الأطفال والجمعيات الخيرية من 323 إلى 420؛ ومراكز الأطفال المعاقين من 4 إلى 8 مراكز، وذلك بغية الرفع من عدد المستفيدين من برامجه، بما فيها برنامج محو الأمية وبرنامج محاربة سوء التغذية لدى الأطفال ودعم جمعيات المقعدين والمكفوفين من 97.099 إلى 222.320 مستفيد.

2-2- برنامج الأولويات الاجتماعية

يدخل هذا البرنامج ضمن إستراتيجية التنمية الاجتماعية المندمجة، ويتوخى محاربة الفقر عن طريق إدماج الفئات الفقيرة في تنمية الاقتصاد الوطني. فهو، حسب الأهداف التي سطرت له، موجه للفئات المحرومة بـ 13 إقليما، اختيرت حسب معايير تتعلق بمستوى المعيشة والتربية والصحة، لكي تستفيد أكثر من النفقات الاجتماعية والخدمات الأساسية وتقليص الفوارق بين مختلف الفئات السوسيو –

[1] أسس من طرف الملك محمد الخامس في 27 أبريل 1957.

اقتصادية. انطلق العمل بهذا البرنامج منذ سنة 1996 على خمس سنوات بكلفة إجمالية قدرها 2,65 مليار درهم.

بالموازاة مع ذلك تم إحداث عدة مؤسسات لتنمية بعض المناطق المهمشة، كوكالات تنمية عمالات وأقاليم الشمال ثم بعد ذلك وكالتين لتنمية الأقاليم الشرقية والجنوبية. ولخفض العجز الاجتماعي وتحسين وضعية الفئات الفقيرة من خلال دعم المشاريع المدرة للدخل بشراكة مع النسيج الجمعوي، تم سنة 1999 إحداث وكالة التنمية الاجتماعية التي بدأت في الاشتغال الفعلي سنة 2001.

2-3- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية[1]

انطلقت هذه المبادرة في مايو 2005 وأريد لها أن تكون "ورشا مفتوحا باستمرار وليس مشروعا مرحليا ولا برنامجا ظرفيا"[2]. تتضمن هذه المبادرة أربعة برامج كبرى: برنامج محاربة الفقر في المجال القروي؛ برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري؛ برنامج محاربة التهميش؛ والبرنامج الأفقي. وإذا كان البرنامج الأفقي عبارة عن برنامج وطني موجه لدعم العمليات ذات الوقع الكبير على التنمية البشرية على صعيد كافة الجماعات الحضرية والقروية غير المستهدفة بالبرامج الثلاثة الأولى، فإن البرنامجين الثاني والثالث هما موجهان للوسط الحضري. ولتمويل هذه البرامج تم رصد ميزانية قدرها 10 ملايير على مدى خمس سنوات (2006-2010)، تساهم فيها كل من الميزانية العامة بـ 60 % والتعاون الوطني بـ 20 % ثم الجماعات المحلية بـ 20 %. وقد خصص للبرنامج الحضري 2,5 مليار درهم بالإضافة إلى حصة من 2,5 مليار درهم المخصصة للبرنامج الأفقي.

- **برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري**: يهدف إلى تحقيق الإدماج والتلاحم الاجتماعي وتحسين ظروف وجودة عيش السكان. ويستهدف برنامجه الأولي 250 حيا حضريا ضمن الأحياء الأقل حظوة بالمدن الكبرى بحيث يكون متوسط سكان الحي هو 6000 نسمة أي ما يعادل ألف أسرة. ويقوم هذا البرنامج على:

- دعم الاستفادة من التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية: المساعدة على الاستفادة من الماء الصالح للشرب والتطهير؛ الدعم المدرسي ومحو الأمية وتلقين المهن...؛ تحسين الاستفادة من الخدمات الصحية والتقليل من نسبة وفاة الأم عند الولادة ووفاة الطفل...؛ نظافة الأحياء والمساحات الخضراء وتحسين جودة عيش السكان.
- دعم الأنشطة المدرة للدخل: تجارة وخدمات القرب؛ الأنشطة المرتبطة بالتكنلوجيات الحديثة؛ الحرف المرتبطة بالتعليم الأولي وبالتنشيط الاجتماعي؛ والأنشطة المرتبطة بالصيانة...
- دعم التنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي: بدعم مزاولة الرياضة والأنشطة الثقافية والتربوية ودور الشباب والخزانات وإنعاش المرأة والطفل؛ ودعم مبادرات التضامن كالقوافل الطبية وغيرها...
- تعزيز الحكامة والقدرات المحلية: من خلال لقاءات إعلامية وتحسيسية لفائدة الشباب والنسيج الجمعوي؛ دعم قدرات الفاعلين المحليين؛ ودعم الجمعيات المحلية الناشطة في مجال التنمية البشرية.

- **برنامج محاربة التهميش**: يهدف إلى تقديم الدعم لفائدة السكان في وضعية صعبة مع التكفل بهم في مراكز متخصصة والسعي إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وذلك بـ: توفير ظروف إعادة الإدماج العائلي والاجتماعي؛ مواكبة الاندماج السوسيو- اقتصادي (التكوين وتلقين الحرف الأساسية

[1] المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: أرضية لإعداد برنامج عمل. غشت 2005
[2] مقتطف من الخطاب الملكي لـ 18 مايو 2005.

والمساعدة على الاندماج المهني)؛ الاستقبال وتقديم الخدمات الخاصة لمختلف الفئات في مراكز الإيواء (الإيواء لفترات معينة، التكفل الصحي، الإنصات والدعم المعنوي، التوجيه والإعلام).

يستهدف هذا البرنامج 50 ألف شخص يعيشون في الهشاشة القصوى بالإضافة إلى الأشخاص المتكفل بهم على صعيد البنيات العمومية أو الجمعوية (أشخاص بدون مأوى وأطفال الشوارع، الأطفال المتخلى عنهم، النساء في وضعية هشاشة قصوى، المتسولون والمتشردون، سجناء سابقون بدون مورد والمتخلفون عقليا بدون مأوى).

بالنسبة للمغرب، فإن معالجة مشاكل الفقر شكلت منذ الاستقلال اهتماما ضمن اختيارات السياسات العمومية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكن الفقر ظل دائما ظاهرة مستفحلة في المجتمع المغربي، بالوسط الحضري كما القروي، يمنع اندماج فئات عريضة من السكان ويقلل من مستوى التنمية البشرية بالبلاد.

3- السياسة السكنية

ترافق تطور الظاهرة الحضرية بالمغرب منذ الاستقلال بتفاقم العجز في السكن واتساع التمدين الهامشي، حيث انتشرت مدن الصفيح وأحياء السكن غير القانوني بكل المدن المغربية، خاصة بالمدن الكبرى كالدار البيضاء. وإلى حدود سنة 2002 كانت حوالي 700 ألف أسرة بالوسط الحضري (أي ما يناهز 4 ملايين نسمة) تقطن بأشكال مختلفة من السكن غير اللائق. هذا الوضع يعكس وجود حوالي 24 % من الساكنة الحضرية في وضعية هشة من حيث الاندماج بالوسط الحضري وتصل بالنسبة لجزء من هذه الساكنة إلى حالة من عدم الاندماج بتضافر عوامل أخرى كالبطالة وقلة التشغيل وغيرهما.

ومنذ الستينات من القرن الماضي ظهرت بوادر الاهتمام بمعالجة إشكالية السكن بالوسط الحضري، حيث تم القيام بدراسات وأبحاث بغرض بلورة سياسة عمومية لهذا الغرض، وخاصة محاربة مدن الصفيح والسكن السري، انتهت باعتماد وثائق للتعمير (كالتصاميم المديرية)، وسن سياسة لإنتاج السكن الاجتماعي والاقتصادي بإنشاء المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء وإحداث الصندوق الوطني لشراء وتجهيز الأراضي سنة 1974.

لكن التمدين الهامشي السريع وغير القانوني استمر في الهيمنة على أشكال النمو الحضري إلى غاية بداية التسعينات، حيث لوحظ نوع من التشدد في محاربة هذا النوع من التمدين، خاصة بعدما تم إصدار قانون جديد للتعمير سنة 1992 وإحداث الوكالات الحضرية وكالة لمحاربة السكن غير اللائق.

توجت السياسة العمومية في ميدان السكن باعتماد إستراتيجية لمحاربة السكن غير اللائق تمتد على 10 سنوات (2003-2012) وذلك بغرض تحسين ظروف عيش حوالي 629.784 أسرة بالوسط الحضري. تشتمل هذه الإستراتيجية على ثلاثة برنامج تشمل عمليات لإعادة الهيكلة، وعمليات لتهيئة التجزئات السكنية لفائدة الساكنة المستهدفة، ومشاريع لإنتاج السكن بغرض إعادة الإسكان. ويتم تمويل هذه البرامج، فضلا عن الدعم العمومي، بمساهمة المستفيدين والجماعات المحلية:

- برنامج إعادة الهيكلة: يهم 470.140 أسرة ويتضمن توفير البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية لأحياء السكن غير القانوني وأيضا لأحياء الصفيح الكبيرة والمتوسطة، وذلك بغرض إدماجها في النسيج الحضري وتسوية وضعيتها العقارية والعمرانية؛

- **برنامج التجزئات السكنية لإعادة الإسكان**: يهم أسر أحياء الصفيح الصغيرة التي لا يمكن إدماجها في النسيج الحضري. الغرض منه هو توفير قطع أرضية مخصصة للسكن الاجتماعي، تعطى فيها الأولوية لأسر الأحياء المعنية بإعادة الإسكان بالأحياء المذكورة؛

- **مشاريع إعادة الإسكان**: تهم السكان الذين لم يستفيدوا من البرنامجين السابقين والأسر المعنية بخفض الكثافة المرتبطة بإعادة الهيكلة، وذلك بمساعدتهم على امتلاك السكن الاجتماعي عن طريق صيغة الاكتراء المفضي إلى التملك. ويشتمل هذا البرنامج على إنتاج 65.252 سكن اجتماعي.

لإنجاح هذه الإستراتيجية، تم إحداث صندوق الضمان الخاص بذوي الدخل غير القار (FOGARIM)، كما تمت إعادة هيكلة العديد من المؤسسات العمومية التي تشتغل في مجال الإسكان، وذلك بإحداث قطب العمران الذي عوض الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق والشركة الوطنية للتجهيز والبناء وشركة التشارك. كما ينتظر تحويل المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء إلى شركات فرعية. إلا أنه يصعب في الوقت الراهن تقييم مدى نجاح هذه السياسة ونجاعتها في إدماج الساكنة المهمشة بالوسط الحضري، خاصة وأن الاندماج يتطلب أيضا التوفر على دخل مناسب يغطي كلفة الحياة الحضرية من خلال شغل مجزي.

4- سياسة التشغيل

تطورت سياسة التشغيل بالمغرب موازاة مع تتزايد صعوبات الاندماج الاقتصادي وتزايد عدد العاطلين بين السكان النشيطين، خاصة بالوسط الحضري. فقبل تطبيق برنامج التقويم الهيكلي كان مشكل التشغيل بالوسط الحضري مطروحا بشكل خاص بالنسبة للنشيطين غير المتعلمين أو غير المكتسبين لمهارات مهنية تؤهلهم للانخراط في بعض القطاعات كالصناعة والصناعة التقليدية وبعض فروع قطاع الخدمات. أما الفئات المتعلمة، خاصة تلك الحاصلة على شواهد، فكانت تجد في الغالب مكانا لها بالوظيفة العمومية، خاصة وأن الإدارة ومجمل القطاعات العمومية كانت في حاجة ماسة للموارد البشرية من أجل استكمال هياكلها وانتشارها عبر التراب الوطني.

مع بداية تطبيق برنامج التقويم الهيكلي سنة 1983، تحول دور الدولة من مساهم رئيسي في التشغيل المباشر إلى محفز للتشغيل، وذلك من خلال سياسة لدعم الاستثمار الخاص وتشجيع إقامة مشاريع مشغلة بمختلف الجهات، كتحسين الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمارات واتخاذ تدابير مالية لتأهيل المقاولات وتحسين شروط تمويل الاستثمارات، والعمل على استقطاب الاستثمارات الخارجية وتحسين بنيات استقبال وتمركز المقاولات (كالبرنامج الوطني للأحياء الصناعية والمنطق الحرة للتصدير). كما اعتمدت سياسة لتكوين الموارد البشرية ودعم مبادرات التشغيل الذاتي، وتنظيم عمل سوق الشغل.

4- 1- تكوين الموارد البشرية

شكل تكوين الموارد البشرية محورا أساسيا في السياسة العمومية لتسهيل الاندماج الاقتصادي للسكان ولتلبية حاجيات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة المؤهلة. وإذا كانت منظومة التعليم قد مكنت من تخريج أفواج هائلة في تخصصات عدة، فإنها مع ذلك لم تتمكن من تخريج أغلب من ولجوا المدارس، ومن إعداد أغلب الخريجين لمواجهة تحديات سوق الشغل والاندماج عبرها. لهذا كان من الضروري إحداث منظومة للتكوين المهني إلى جانب منظومة التعليم تستوعب، من جهة، حصيلة التسرب والهدر المدرسي وتوفر لها تكوينا يؤهلها للاندماج الاقتصادي وتمكن، من جهة ثانية، من الاستجابة لحاجيات المقاولات من حيث الموارد البشرية وإعادة تأهيلها عند الضرورة.

لهذه الغاية تم إحداث "مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل"[1] الذي أنيطت به مهمة وضع وتحقيق برنامج للتكوين المهني للشباب، وبرامج للتكوين المستمر للمشتغلين، وتقديم المساعدة للمقاولات في إطار إنعاش الشغل. كما تم في هذا الإطار إحداث مديرية "التكوين المهني وتكوين الأطر"[2] التي كلفت بتخطيط ومراقبة وتنسيق الأنشطة التكوينية.

يوفر التكوين المهني تكوينات متعددة في مجالات مختلفة كالفلاحة والصناعة والصناعة التقليدية والصيد البحري والفندقة والصحة... وذلك وفق نظام عام للتكوين يشتمل على أربعة مستويات (التخصص، التأهيل، التقني والتقني المتخصص)، ونظام للتمرس المهني يرتكز على تكوين أساسي يتم داخل المقاولة بنسبة النصف على الأقل من مدته الإجمالية، وآخر للتدرج المهني يرتكز على تكوين تطبيقي يتم بالمقاولة بنسبة 80 % على الأقل. وتجدر الإشارة إلى أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد اعتبر منظومة التكوين المهني دعامة أساسية في سياسة التشغيل وكرافد لإنعاش الشغل وذلك عبر توقع تحولات التشغيل وإنعاش التكوينات الرامية إلى تيسير الاندماج المهني.

إلا أن نسبة معتبرة من خريجي منظومة التكوين المهني تعاني بدورها من تقلص حظوظ الاندماج بعد التخرج. ذلك أن نسبة المندمجين مثلا بين سنتي 1995 و 1998 لم تتعدى 60 %[3]. وهذا ما جعل السلطات العمومية تلجأ إلى إحداث برامج خاصة للتكوين من أجل تكييف المهارات وتحسين مطابقة التكوين لحاجيات المقاولة بهدف تسهيل اندماج حاملي الشهادات. تشتمل هذه البرامج على نوعين من التكوين يتم تمويلهما من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ويتعلق الأمر بـ :

* **التكوين التعاقدي من أجل التشغيل**: يتم تنظيمه لفائدة حاملي الشهادات المسجلين لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والباحثين عن أول عمل. يتم إدماجهم مباشرة بعد التكوين من قبل مؤسسة عمومية أو مقاولة خاصة أو من طرف مجموعة مهنية أو تعاونية أو وكالة خاصة للوساطة[4].

* **والتكوين التأهيلي أو التحويلي**: ويستهدف هذا التكوين إكساب حاملي الشهادات مؤهلات مهنية في التخصصات التي توفر نسب إدماج عالية.

4-2- دعم مبادرات التشغيل الذاتي

يرتكز دعم مبادرات التشغيل الذاتي على تقديم الدعم التقني والمالي في شكل قروض وضمانات للقروض لفائدة الشباب المقاول. يشتمل نظام الدعم هذا على ثلاثة مكونات حسب مستوى تكوين المستفيدين[5]:

- **برنامج قروض المنعشين الشباب**: يتوخى دعم مبادرات التشغيل الذاتي وإدماج الشباب الحاصل على شهادات التعليم العالي. هذا البرنامج استفاد منه، إلى غاية سنة 2002، حوالي 11ألف شاب وأحدث حسب تقرير وزارة المالية السابق ذكره ما يناهز 43 ألف منصب شغل (80 % منها بالقطاع الثالث)؛

---

[1] - أحدث بمقتضى ظهير 1-72-183 م 21 ماي 1974

[2] - أحدثت بموجب مرسوم بتاريخ 19 شتنبر 1985

[3] قطاع التكوين المهني، تقرير حول أنشطة القطاع يوليوز 1999 – دجنبر 2000 ص. 23.

[4] هو شكل جديد لبرنامج التكوين من أجل الإدماج المحدث سنة 1993 الذي كان موجها لحملة الشواهد العليا (باكلوريا + سنتين فما فوق)، والذي كان يهدف إلى مساعدتهم على إبرام عقود للتكوين من أجل التشغيل مع المقاولات للاستفادة من تكوين تكميلي إضافي لمدة 18 شهرا بهذه الأخيرة، لكن دون أن تكون مجبرة على تشغيلهم بعد ذلك.

[5] يمول من طرف صندوق إنعاش التشغيل المحدث سنة 1994 وبشراكة بين الدولة والأبناك.

- **برنامج قروض المقاولين الشباب**: اعتمد منذ سنة 1988 وانطلق عمله سنة 1995، ويهدف إلى تشجيع خريجي مدارس التكوين المهني على إقامة مشاريع خاصة، وذلك من خلال إحداث صندوق لضمان القروض الممنوحة لهؤلاء. لكنه يشترط مساهمتهم بـ 20 إلى 50% من رساميلها مما قلل من أهميته، بحيث لم يستفد منه سوى 539 مقاولا على مدى سبع سنوات من تاريخ انطلاقه ولم يوفر سوى 2500 منصب شغل.

- **برنامج التشغيل الذاتي**: يهدف إلى مساندة الشباب الباحثين عن الشغل ممن لا تتوفر فيهم شروط التكوين المطلوبة بالنسبة للنظامين السابقين لكنهم يتوفرون على تجربة مهنية ويرغبون في إنشاء مقاولاتهم. انطلق العمل بهذا البرنامج سنة 2000 لكنه لم يستفد منه على مدي أزيد من سنتين سوى 658 مرشحا ووفر حوالي 2300 منصب شغل.

4-3- تنظيم عمل سوق الشغل

يرتكز تنظيم عمل سوق الشغل على تنشيط الوساطة من خلال إحداث قنوات عصرية لمرور طلب حملة الشواهد، على وجه الخصوص، باتجاه عرض المقاولات بشكل يتجاوز الصعوبات التي تطرحها الطرق التقليدية للبحث عن الشغل. وقد أحدثت لهذا الغرض مكاتب التشغيل (B.P)، ثم "مراكز الإعلام والتوجيه من أجل التشغيل (CIOPE)" التي تحولت إلى فروع للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC). من مهام هذه الوكالة الوساطة بين العرض والطلب، وإعلام وتوجيه طالبي الشغل والمقاولين الشباب، ووضع برامج للملائمة المهنية والتكوين من أجل الإدماج في الحياة النشيطة، وذلك بمشاركة المشغلين ومؤسسات التكوين. فقد أوكلت إليها مهمة تنسيق مجموع التدخلات والعمليات المتعلقة بإنعاش التشغيل.

إلا أن هذه الوكالة رغم احتكارها للوساطة في التشغيل، فإن نشاطها يبقى جد محدود. فمثلا، ومن أصل 338 ألف منصب عمل أحدث سنة 2004، لم تساهم الوكالة إلا بإدماج 20 ألف طالب عمل (أي حوالي 6 %)[1]. وهذا في الوقت الذي لا تلجأ فيه إلى الوساطة سوى عدد قليل من المقاولات (حوالي 30 % من المقاولات سنة 2001)[2].

إن سياسة التشغيل هذه، بتركيزها على فئة محدودة (حملة الشواهد) لم تكن تشكل سنة 1996 سوى 29,2% من مجموع العاطلين بالمغرب الحضري[3]، لا تقدم حلولا جذرية وواقعية لمعضلة البطالة المتفاقمة بالمغرب، فسواء تعلق الأمر بالتكوين أو بدعم التشغيل الذاتي، فإن النتائج المحققة حتى الآن، والتي قدمنا بشأنها أعلاه معطيات رسمية، لا تبعث على التفاؤل فيما يخص معالجة مشاكل الاندماج الاقتصادي بالوسط الحضري المغربي بالشكل الذي يمكن من استيعاب العجز المتراكم في مجال التشغيل.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الحظوظ في الاستفادة من تدابير هذه السياسة تبقى غير متاحة للجميع، خاصة بالمدن الصغرى والمتوسطة التي تفتقر، من جهة، إلى نسيج مقاولاتي عصري ديناميكي من حيث توفير فرص الشغل، ومن جهة أخرى، إلى غياب تغطية الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لمجالاتها الترابية.

ومن خلال هيمنة البطالة الطويلة الأمد (70 % من مجموع العاطلين سنة 2004) واستفحالها بالنسبة للباحثين عن أول عمل (90 % من العاطلين خلال نفس السنة)، يظهر إذن أن حصيلة هذه

---

[1] حسب عرض للإستراتيجية الحكومية في ميدان التشغيل سنة 2005.

[2] حسب دراسة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل خلال يونيو 2001.

[3] DIRECTION DE LA STATISTIQUE (1996). Activité emploi et chômage. Rapport de synthèse

السياسة تبقى غير مرضية، وأن انعكاساتها على أوضاع الشغل بالمدن الصغرى والمتوسطة، تبقى هزيلة، في غياب سياسات محلية تراعي الحاجيات الحقيقية لهذا النوع من المدن وغياب تدابير موازية لحماية الشغل الموفر، وخاصة بالمقاولات الصغرى والمجهرية التي تشكل عماد الاقتصاد الحضري لهذه المدن والتي تنتج أساسيا عن إستراتيجيات للتشغيل والاندماج الاقتصادي الذاتي.

IV- إستراتيجيات الاندماج الذاتي: دور القطاع غير المهيكل

تترجم استراتيجيات الاندماج الاقتصادي الذاتي في الغالب بإنشاء وحدات اقتصادية فردية على مستوى الاستثمار وبالعمل المستقل على مستوى الشغل. لكن درجة هذا الاندماج تتحدد بحسب طبيعة الشغل الذي يتم على أساسه ومستوى المداخيل التي يتيحها. وتظهر مختلف الدراسات التي أجريت حول الشغل، سواء في العديد من بلدان العالم الثالث منذ السبعينات من القرن الماضي أو في المغرب منذ الثمانينات من نفس القرن، أن أغلب المبادرات تتجه نحو القطاع غير المهيكل بالنظر إلى ضعف موانع الانخراط به.

بناء على نتائج هذه الدراسات[1]، يحتل القطاع غير المهيكل[2] مكانة مهمة في الاقتصاد الحضري المغربي، لا من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام، ولا من حيث التشغيل واكتساب المهارات وتوزيع المداخيل، ولا من حيث توسيع الاستهلاك: فقد أظهر البحث الوطني حول القطاع غير المهيكل غير الفلاحي لـ 2000/1999 أن هذا القطاع، الذي تتمركز معظم وحداته بالوسط الحضري (71,6 % من مجموع الوحدات)، يساهم بـ 17,0 % في إنتاج الثروة الوطنية. هذه النسبة ترتفع إلى 24,6 % إذا أضفنا إليها مساهمة الأنشطة المنزلية غير الفلاحية. وتنتمي أغلب الوحدات لقطاعي التجارة والخدمات، حيث يحتضنان 73 % من مجموع الوحدات ويسهمان بـ 14 % من الناتج الداخلي الخام الوطني.

شكل رقم 3: توزيع وحدات القطاع غير المهيكل ومساهمتها في إنتاج الثروة حسب القطاعات الاقتصادية (2000/1999)

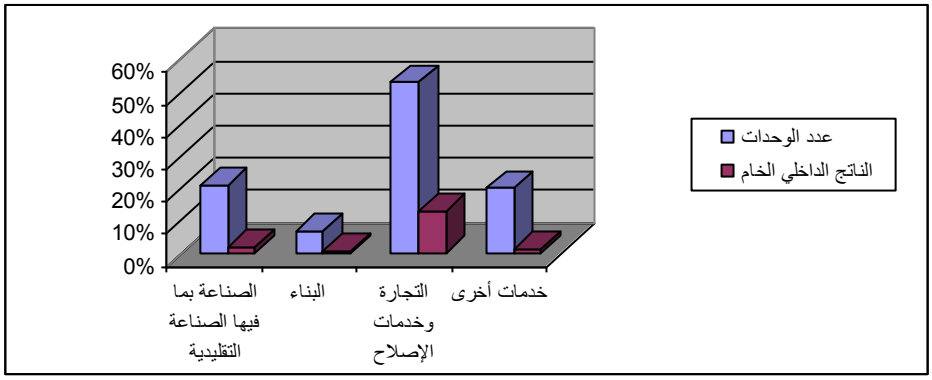

هذه المكانة تعود بالدرجة الأولى إلى مساهمة هذا القطاع في الإدماج الاقتصادي بالوسط الحضري، حيث بلغت حصة الشغل غير المهيكل ضمن مجموع الشغل غير الفلاحي 39 %. هذه النسبة ترتفع في المدن الصغرى والمتوسطة إلى أكثر من 65 % كما كان الحال بمدينة صفرو سنة 2004[3].

[1] أولى الدراسات أجريت سنة 1985/1984 حول "قطاع البناء والأشغال العمومية"، والثانية أجريت سنة 1988 من طرف مديرية الإحصاء حول "المقاولات غير المهيكلة المموقعة". وفي سنة 1997 أجريت دراسة ثالثة من طرف وزارة التشغيل حول "القطاع غير المهيكل الحضري". أما أخرها فقد تمت سنة 2000/1999 حول "القطاع غير المهيكل غير الفلاحي".

[2] حسب تعريف البحث الوطني حول القطاع غير المهيكل غير الفلاحي الذي يحدده في كل الوحدات " الموجهة لإنتاج و/أو بيع السلع أو تقديم الخدمات ولا تتوفر على محاسبة تامة تصف أنشطتها طبقا لقانون المحاسبة المعمول به منذ سنة 1994". فكل الإحصائيات التي سنقدمها حول هذا القطاع هي مستقاة من نتائج هذا البحث وإلا فسنشير إلى مصدرها في حينه.

[3] محمد الهيلوش (2002)، القطاع غير المهيكل بمدينة صفرو. أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا وإعداد المجال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس.

هذه الحصة المسجلة على الصعيد المغربي ترتفع في بعض القطاعات إلى مستويات عالية جدا، حيث تصل مثلا بالنسبة لقطاع التجارة وبعض فروع قطاع الخدمات إلى أكثر من 91 %. ويظهر، من خلال هيمنة الوحدات الفردية على بنية مقاولات القطاع غير المهيكل وهيمنة العمل المستقل على أوضاع الشغل به، أن مكانة القطاع غير المهيكل تتحكم فيها دينامية التشغيل الذاتي.

1- التشغيل الذاتي بالقطاع غير المهيكل أداة محاولات الاندماج الاقتصادي للفئات المهمشة بالوسط الحضري

إن أكثر من 70 % من وحدات القطاع غير المهيكل لا تشغل سوى شخص واحد، وهذا في الوقت الذي لا يتعدى فيه متوسط الشغل بالنسبة لمجموع وحدات القطاع 1,5 منصب لكل وحدة. فنسبة المقاولات غير المهيكلة المشغلة لا تتعدى 16,8 % مقابل 63,4 % بالقطاع المهيكل. وهذا يدل على هيمنة العمل المستقل ضمن الشغل غير المهيكل، حيث ناهزت نسبته 57,8 %. وبإضافة نسبة 10 % التي يمثلها المشغلون، فإن نسبة التشغيل الذاتي تصل إلى 67,8 %.

إن كون النشاط غير المهيكل نشاطا ذاتيا ومستقلا بالدرجة الأولى فمعنى ذلك أن هذا القطاع هو مفتوح بشكل كبير أمام انخراط المبادرات البسيطة التي تمكن المقصيين عن سوق الشغل من "تجريب" محاولات للاندماج الاقتصادي (خاصة بالأنشطة السفلى منه كالتجارة والخدمات المتجولة) قد تنتهي بالاستقرار النهائي بهذا القطاع، وقد تشكل بداية لحركية مهنية متعددة المحطات. فقد أظهر لنا البحث حول القطاع غير المهيكل سنة 1997[1] أن حوالي نصف الفاعلين قد غيروا نشاطهم بهذا القطاع مرة واحدة على الأقل خلال مشوارهم المهني، وأما استقرار النصف الآخر فقد يعود فقط إلى حداثة انخراطهم أو إلى وضعياتهم المهنية كمتدربين أو كمعينين فقط لأرباب الوحدات. إلا أن الانخراط بالقطاع غير المهيكل قد يكون تقليدا عائليا، خاصة بقطاع الصناعة التقليدية الذي يورث في كثير من الأحيان المهارات والوحدات التي تنقل من الآباء إلى الأبناء. ويشكل نقل المهارات بالقطاع غير المهيكل إمكانية لتدارك فرص التكوين بالنسبة للمقصيين عن منظومة التكوين الرسمية مما يزيد من حظوظ اندماجهم الاقتصادي.

2- مسالك التكوين بالقطاع غير المهيكل بديل حاجيات التكوين من أجل الاندماج

يبلغ عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و 15 سنة والذين لم يلجوا المدارس قط أو غادروها دون مستوى السادسة أساسي حوالي مليوني شخص[2]. هؤلاء مقصيون عن الولوج إلى المنظومة الرسمية للتكوين المهني التي، وفضلا عدم قدرتها على استيعاب كل هذا العدد، تشترط التوفر على المستوى المذكور على الأقل لولوج أحد مستوياتها. نسبة معتبرة من هؤلاء تنخرط في عمليات للتكوين بالتدرب بوحدات القطاع غير المهيكل، خاصة بتلك المشتغلة بأنشطة الصناعة التقليدية وحرف الإصلاح والصيانة وبعض فروع قطاع الخدمات (الجلد، الخياطة، النسيج والزرابي، الخزف، النجارة، الرصاصة، الحدادة، البناء، إصلاح السيارات...).

مسالك التكوين غير الرسمية هذه تسمح بتأهيل جزء من الساكنة النشيطة، وهو ما يتحكم في توجيه اندماجها الاقتصادي حيث يصبح القطاع غير المهيكل إطارا لهذا الاندماج بشكل شبه حتمي. فقد أظهر البحث الوطني حول هذا القطاع لـ 2000/1999 أن 80,3 % من شغيلته قد تلقوا تكوينا مهنيا داخله. وهو ما حدا بالسلطات العمومية إلى إدراج بعض أشكال هذا التكوين (التكوين خارج المنظومة الرسمية) ضمن إستراتيجيتها لتكوين الموارد البشرية.

---

[1] محمد الهيلوش(2002)، نفش المصدر السابق. ص. 235

[2] Agence française de développement (2006), La formation professionnelle en secteur informel, rapport provisoire sur l'enquête terrain au Maroc.

إلا أن التكوين بالقطاع غير المهيكل تشوبه الكثير من النقائص تمنع العديد من المتدربين من استكمال تكوينهم. فقد تم مثلا تسجيل نسبة تسرب جد مرتفعة بين المتدربين ضمن البرامج التي يشرف عليها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، حيث ناهزت الـ 70 % من مجموع المسجلين. فمعظم مقاولات الصناعة التقليدية والمقاولات غير المهيكلة بصفة عامة، ومن أجل ضمان بقائها وتقوية تنافسيتها، تراهن على استغلال اليد العاملة التي تشغلها بحيث أن 47,5 % من اليد العاملة المشغلة تتكون من المتدربين والمعينين حسب البحث الذي أجريناه. وتمثل فئة المتدربين وحدها 39,7 % من مجموع المستخدمين.

ففئة المتدربين تشكل يد عاملة شبه مجانية ليست لها أجور حقيقية بالرغم من الأعباء الكبيرة والشاقة التي تتحملها، وما تحصل عليه من مشغليها إنما يعتبر من باب تبرع "المعلمين" لأن أجرها الحقيقي هو المهارات التي تكتسبها (الصنعة). وبما أن هذه الفئة تدعم من خلال إنتاجيتها مداخيل أرباب الوحدات، فإن هؤلاء يعملون على استخدام أكثر ما يمكن من المتدربين من صغار السن وإطالة مدد تدربهم التي قد تفوق العشر سنوات، وأحيانا تستمر إلى غاية استقلال المتدربين بذواتهم.

بالإضافة إلى الاستغلال، يتعرض المتدربون لمخاطر كثيرة تتعلق بحوادث الشغل، في الوقت الذي لا يتمتعون فيه بأية حماية اجتماعية، وهو ما قد يعرض حياتهم للخطر كالإصابة بعاهات مستديمة وأحيانا بعجز كامل. وفي بعض الحالات، تتسبب بعض الحرف كالدباغة وصناعة الأحدية في إصابة المستخدمين من الأطفال ببعض الأمراض كأمراض الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية. بل إن استعمال بعض المواد من طرف الأطفال لمدد طويلة، كالمواد اللاصقة، يعرضهم لحالات إدمان قد تنتهي بهم إلى التشرد[1]. وحرصا على حماية الأطفال، أصبحت بعض أشكال التكوين تتم تحت إشراف جمعيات ومنظمات غير حكومية تزايد دورها بشكل كبير وفعال في الإدماج بالوسط الحضري.

V- المجتمع المدني: فاعل أساسي في إدماج الفئات قليلة الحظوة.

أمام تفاقم المشاكل الاجتماعية الناجمة عن صعوبات الاندماج وعجز الدولة عن تغطية حاجياته، أصبح المجتمع المدني فاعلا رئيسيا في عمليات الإدماج بالمغرب عامة وبالوسط الحضري بشكل خاص. يتألف المجتمع المدني، حسب تعريف للبنك العالمي من " مجموع المنظمات غير الحكومية التي لا تهدف إلى الربح والتي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بمهمة التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية". وقد شهد العمل الجمعوي خلال العقدين الأخيرين دينامية مهمة سواء على صعيد المغرب أو على الصعيد العالمي.

1- تطور عمل المجتمع المدني بالمغرب

عرفت الحركة الجمعوية بالمغرب توسعا كبيرا منذ الثمانينيات، وخاصة منذ أوائل التسعينيات، لا من حيث تزايد عدد الجمعيات ولا من حيث انتشارها المجالي وتنوع ميادين تدخلها. فحسب إحصاءات الأمانة العامة للحكومة يوجد حاليا حوالي 40 ألف جمعية بالمغرب. لكن عدد الجمعيات الناشطة فعلا لا يتجاوز، حسب تقديرات منظمة " الفضاء الجمعوي"[2]، 20 ألف جمعية[3].

---

[1] هذا ما لاحظناه بكثرة أثناء قيامنا بدراسة لفائدة منظمة اليونسف بفاس سنة 1997 حول أطفال الشوارع، حيث لا حظنا أنه من بين أسباب التشرد الطرد من البيت بسبب الإدمان على شم مادة " السيلسيون" بعدما تعودوا على ذلك بمعامل لصناعة الأحدية.

[2] هي منظمة تأسست في منتصف التسعينات تمثل شبكة من الجمعيات الناشطة بالمغرب.

[3] Direction générale de la coopération internationale et de développement(2004), Les sociétés civiles du sud: un état des lieux dans les trois pays de la ZSP Cameroun, Ghana, Maroc. Ministère des affaires étrangères France.

يسجل هذا التطور ضمن سياق دولي متسم بتزايد حجم وقدرات المجتمع المدني على المستوى المحلي والوطني والدولي في مختلف أنحاء العالم على مدى العقدين الأخيرين. وقد مكن تزايد دور المنظمات غير الحكومية الدولية في توصيل المساعدات الإنمائية الدولية عبر العالم وتنفيذ المشاريع المتعلقة بذلك من تحفيز ظهور وتزايد نشاط الجمعيات الوطنية والمحلية، خاصة بالمناطق التي يضعف فيها تدخل حكومات البلدان المستقبلة للمساعدات. فجل المنظمات الدولية أصبحت تفضل العمل مباشرة مع السكان عن طريق الجمعيات المحلية الشيء الذي أكسب هذه الأخيرة التجربة في العمل ومكنها من تطوير قدراتها.

فقد مكنت نجاعة تدخل المجتمع المدني بالمغرب لإدماج الفئات المهمشة من اكتساب ثقة الدولة التي أصبحت لا تدعم فقط أنشطته بل وتعول عليه لرفع تحديات هذا الإدماج بالوسطين الحضري والقروي على حد سواء. فعمل المجتمع المدني تطور وتخطى المساهمة في تنفيذ المساعدات إلى المشاركة في صياغة السياسات وبلورة المشاريع والبرامج في ميادين الإدماج المختلفة. فكثيرة هي البرامج العمومية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية، برنامج الكهربة القروية...) التي أصبحت تشرك المجتمع المدني في تحديد الحاجيات والمستهدفين وفي التنفيذ.

ومن حيث ميادين التدخل، ينشط المجتمع المدني المغربي بشكل عام على واجهتين أساسيتين: واجهة الحقوق الأساسية (الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وواجهة التنمية السوسيو– اقتصادية للفئات والمجالات قليلة الحظوة. وفي هذا الإطار الأخير، تتمحور تدخلات المجتمع المدني لتقوية حظوظ اندماج الفئات المستهدفة حول محاربة الأمية وقلة التمدرس، وتحسين إطار الحياة بتحسين مستوى الولوج إلى التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية، ومحاربة الإقصاء باستقبال ودعم بعض الفئات التي تعيش وضعيات صعبة كالمعاقين وأطفال الشوارع وغيرهم، ثم بالمساعدة على تحقيق الاندماج الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع المدرة للدخل بواسطة القروض الصغرى.

2- دور المجتمع المدني: حالة جمعيات القروض الصغرى

يعتبر الاندماج الاقتصادي حلقة مركزية في كل سيرورة للاندماج بالوسط الحضري وبكل مجال بصفة عامة. لكن هذا النوع من الاندماج تحفه الكثير من الصعوبات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمحاولات التي تعتمد على التشغيل الذاتي عن طريق تحقيق مشاريع صغيرة، حيث تصطدم المبادرات في غالب الأحيان بضعف التمويل وأحيانا بالافتقار إليه.

لإنجاح هذه المحاولات، ظهرت عبر العالم عدة منظمات غير حكومية غير هادفة للربح تعمل على تقديم خدمات في مجال التمويل لفائدة حاملي المشاريع بواسطة قروض صغرى. هذا النشاط ظهر في المغرب مند سنة 1993 بمبادرة من جمعيات مغربية وبدعم مالي من منظمات دولية. وإلى غاية هذا التاريخ، تتواجد بالمغرب 13 "مؤسسة" للقروض الصغرى، 12 منها تشتغل فعليا، وهي منضوية تحت فدرالية وطنية. ومع تزايد أهمية وانتشار هذا النشاط، تم تنظيمه بقانون خاص منذ سنة 1999[1]. كما أن الدولة أصبحت تدعمه بسخاء بغية تقوية قدرات مؤسساته وتوسيع انتشارها عبر التراب الوطني.

2-1- نشأة وتطور نشاط القروض الصغرى بالمغرب

في سنة 1993، وبمبادرة من الجمعية المغربية للتضامن والتنمية (AMSED)، تم تقديم أول قرض صغير بالمغرب. ومنذ سنة 1995، بدأ عدد المؤسسات ينمو بإنشاء مؤسسة "زاكورة" سنة

[1] القانون رقم 97-18 المتعلق بالسلفات الصغرى الصادر بالجريدة الرسمية عدد 4678 لفاتح أبريل 1999. وقع تغييره وتتميمة بالقانون رقم 03-58 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5207 لـ 26 أبريل 2004.

1995 وجمعية الكرامة سنة 1996 ثم مؤسسة "الأمانة" ومؤسسة التنمية المحلية والشراكة (FONDEP) سنة 1997، ثم باقي المؤسسات بعد ذلك.

تم هذا التطور بدعم قوي من مؤسسات دولية، خاصة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي قدم لست مؤسسات للقروض الصغرى دعما تقنيا وماليا، في إطار برنامج MicroStar لسنة 1998، بقيمة 1,7 مليون دولار أمريكي. ثم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID التي قدمت دعما لمؤسسة الأمانة بقيمة 16 مليون دولار. وهذا بالإضافة إلى دعم الوكالات الدولة للتنمية، خاصة الإسبانية والإيطالية وكذلك عدة منظمات غير حكومية أوروبية.

استفاد النشاط أيضا من دعم كبير من بعض مؤسسات الدولة كصندوق الحسن الثاني للتنمية الذي قدم لهذه المؤسسات سنة 2000 فقط دعما بقيمة 100 مليون درهم. وهذا بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية وجمركية طيلة خمس سنوات. هذا الدعم الكبير الذي تفاوتت حصص المؤسسات منه حسب أحجامها وسعة انتشارها، مكن أربع مؤسسات من تغطية جل أقاليم البلاد، ودعم استمرارية عمل المؤسسات الأخرى على المستوى الجهوي والمحلي، وهو ما مكن من نمو نشاط هذه المؤسسات بشكل مثير للانتباه.

وبالموازاة مع نمو النشاط على مستوى الحجم، تم تعديل القانون المنظم له سنة 2004 من أجل توسيع ميدان تدخل المؤسسات ليشمل تمويل ولوج السكان لبعض التجهيزات والخدمات الأساسية بعدما كان مقتصرا على تمويل الأنشطة المدرة للدخل

2-2- حصيلة نشاط مؤسسات القروض الصغرى

حسب إحصائيات لـ Planet-finance Maroc [1] ، ناهز العدد الجاري لزبناء مؤسسات القروض الصغرى 1.300.000 شخص عند متم سنة 2007، 64 % منهم نساء. وقد فاق المبلغ الإجمالي للسلفات 5,5 مليار درهم، وذلك بنسبة نمو بلغت 30 % خلال سنة واحدة. وتبعا لذلك، فقد حققت المؤسسات ناتجا صافيا ناهز 28 مليون درهم.

لكن هذا النشاط الذي مكن، حسب نفس المصدر دائما، من خلق 6700 منصب شغل مباشر، وهو العدد الإجمالي للمستخدمين بالمؤسسات، يجهل لحد الآن عدد المشاريع التي مكن من تحقيقها فعلا. إلا أنه يبقى من غير المؤكد أن كل القروض توظف لتلبية الحاجيات المحددة لهذا النشاط بموجب القانون والمتمثلة في "مساعدة أشخاص ضعفاء من الناحية الاقتصادية على إنشاء أو تطوير نشاط إنتاج أو خدمات خاص بهم قصد ضمان اندماجهم الاقتصادي؛ اقتناء أو بناء أو إصلاح سكن خاص بهم؛ تزويد مساكنهم بالكهرباء والماء الصالح للشرب".

إن دراسة وتحليل وقع نشاط هذه المؤسسات وغيرها من جمعيات المجتمع المدني على إدماج الساكنة قليلة الحظوة ليشكل مجالا خصبا للبحث لأن الدراسات الموجودة حول الموضوع جد نادرة. فأغلب ما هو مكتوب حول المجتمع المدني لا يتخطى في الغالب رصد تطور عدد الجمعيات ووصف أنشطتها وميادين تدخلها، وأحيانا تكون الكتابات معيارية حول ما يجب أن يكون عليه المجتمع المدني وطبيعة العلاقات التي يجب أن تكون له مع باقي الفاعلين من دولة وقطاع خاص وغيرهما... كما أن أغلب الأدبيات المتوفرة هي في الغالب غير محايدة صادرة عن جمعيات أو شبكة للجمعيات تحاول إبراز أهمية ما تقوم به. ولهذا هناك حاجة ماسة، في إطار بحث إشكاليات الاندماج بالوسط الحضري، إلى بحث آثار ونجاعة تدخل المجتمع المدني.

[1] فرع لمؤسسة Planet- finance الدولية المتخصصة في تقديم الخدمات المالية والتقنية لمؤسسات القروض الصغرى عبر العالم.

خاتمة

إن الاهتمام بالوسط الحضري، بشكل عام، مرده بالأساس إلى كون الظاهرة الحضرية في المغرب باتت تشكل، بأبعادها الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمجالية، عنصرا مهيمنا في التحولات التي يعرفها المجال المغربي عامة: فآثار تطور هذه الظاهرة باتت ترهن بثقلها مستقبل التنمية ببلادنا وتتحكم، في ترتيب أولوياتها وفي توجيه السياسات المتعلقة بالتهيئة الترابية والتنمية المجالية. فمن شأن تركيز المزيد من الاهتمام حول الجوانب التي لم تحض بعد بما يكفي من البحث بخصوص مشاكل هذه الظاهرة، كما هو الشأن بالنسبة لمشاكل الاندماج، أن يساعد على تعميق المعرفة بالمسألة الحضرية بما يحسن التدخل لمعالجة مشاكلها ويقوي نجاعة التدبير الحضري بشكل عام. كما أن الاهتمام ببحث إشكاليات الاندماج بالوسط الحضري، بشكل خاص، ليستمد أهميته من:

أولا، قيمة الاندماج بالنسبة لحياة الفرد والأسرة والمجتمع: ففي زمن تفككت فيه الكثير من الروابط الاجتماعية بفعل التحولات المتعددة التي اجتاحت المجتمع المغربي، أصبح الاندماج بأبعاده المختلفة ضرورة لتقوية التلاحم والتماسك الاجتماعي كضامن للوحدة الوطنية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجها بلادنا في زمن العولمة. فمن شأن تعميق البحث حوله أن يجعل مجهودات التدخل لتيسيره مبنية على معرفة كافية لأشكاله ومشاكله؛

ثانيا، استمرارية نمو الظاهرة الحضرية وتزايد هيمنتها الديمغرافية والمجالية على مستوى التراب الوطني: فقد بات الوسط الحضري ببنياته المختلفة وخصائصه يتحكم في هيكلة التراب الوطني ويرهن بحاجياته ومشاكله مستقبله. فالحاجة مازلت كبيرة إلى مواكبة البحث لتحولات الوسط الحضري والمساعدة على اتخاذ وتحسين القرار بشأنه وبشأن مستقبل التراب الوطني ككل.

ثالثا، الحاجة إلى استكمال وتعميق البحث حول إشكاليات الاندماج بالوسط الحضري: على الرغم من ثراء حصيلة البحث حول الوسط الحضري، فإنها تتميز مع ذلك بتركيز كبير للأبحاث لا على مستوى المواضيع ولا على مستوى مجالات الدراسة: فقد حظيت المدن الكبرى بالنصيب الأكبر من الدراسات والأبحاث. هذه الأخيرة ركزت الاهتمام حول مواضيع تتعلق بالتمدين والسكن، وتهيمن فيها الأدبيات المتعلقة بسيرورة التمدين في علاقتها بالانفجار الديمغرافي والهجرة وكثافة وأشكال النمو الحضري ومظاهر السكن غير اللائق. وإذا كان الاهتمام بإشكاليات الاندماج لم يغب تماما عن اهتمامات الباحثين، خاصة فيما يتعلق بالاندماج الاقتصادي والولوج إلى الخدمات والتجهيزات الأساسية، فإن تعميق البحث ما زال مطلوبا بخصوص استراتيجيات الاندماج والإدماج بالوسط الحضري، خاصة بالمدن الصغرى والمتوسطة التي لم تنل بعد حقها الكافي من الدراسة والبحث، بالرغم من تزايد مكانتها في التنظيم المجالي، وتعقد مشاكل الاندماج بها بسبب ضعف بنياتها الاقتصادية وضعف تنافسيتها.

البيبليوغرافيا

- محمد الهيلوش (2002)، القطاع غير المهيكل بمدينة صفرو، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز- فاس.
- قطاع التكوين المهني، تقرير حول أنشطة القطاع يوليوز 1999 – دجنبر 2000
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: أرضية لإعداد برنامج عمل. غشت 2005
- تقرير الخمسينية(2006)، المغرب الممكن، دار النشر المغربية

- Agence française de développement (2006), La formation professionnelle en secteur informel, rapport provisoire sur l'enquête terrain au Maroc.

- Catusse Myriam (2004). La société civile au Maroc, l'émergence de nouveau acteur de développement. Publisude.

- Centre Jacque Berque Rabat (2005), Bilan des études et recherches urbaines sur le Maroc.

- Direction générale de la coopération internationale et de développement (2004), Les sociétés civiles du sud : un état des lieux dans les trois pays de la ZSP Cameroun, Ghana, Maroc. Ministère des affaires étrangères (France).

- Direction de la statistique (1996). Activité emploi et chômage. Rapport de synthèse.

- Direction de la statistique (2000), Synthèse des principaux résultats de l'enquête nationale secteur informel non agricole (1999/2000).

- Direction de la statistique (2004), RGPH: caractéristiques démographiques et socioéconomiques de la population.

- M. Karoufi (1995), Urbanisation et recherche urbaine dans le monde arabe. UNESCO.

- Ministère de finance (2002), Les politiques sociales au Maroc : état des lieux.

- OMS (2003), Stratégie de coopération OMS – Maroc 2004-2007.

- PNUD (2006), Maroc, rapport de développement humain 2005.

- A. Rachik (1998), Etudes et recherche urbaine au Maroc. In les sciences urbaines et sociale au Maroc : études et arguments. Rabat : institut de recherche universitaire et scientifique.

ملاحق ببليوغرافية

ملحق رقم 1: لائحة الكتب المنشورة حول المسألة الحضرية بالمغرب بين سنتي 1980 و 2004[1]

الشويكي مصطفى، الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الدار البيضاء 1996.

القصير عبد القادر، الهجرة من الريف إلى المدن: دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية، بيروت 1996.

القصير عبد القادر، أحياء الصفيح: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري: مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية بيروت 1993.

[1] هذا الملحق مأخوذعن:

Centre Jacque Berque Rabat (2005), Bilan des études et recherches urbaines sur le Maroc

القصير عبد القادر، الطبقية: البناء الطبقي في الريف والحضر، مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية بيروت 1997.

بدر عزيزة محمد على، طنجة بوابة إفريقيا: دراسة في جغرافية المدن، دار الكتب القاهرة 1997.

بنعبد الله عبد العزيز، الدار البيضاء عاصمة المغرب الاقتصادية منذ ألف عام: أنفا عبر العصور، دار نشر المعرفة الرباط 2000.

كوستي جان، بيوتات مدينة سلا، تعريب بلقاسم بن العربي عشاش تقديم وتحقيق نجاة المريني، منشورات الخزانة العلمية الصبيحية سلا 1989.

نشوي مصطفى، أثر المتغيرات الطبيعية والبشرية والسياسية والاقتصادية الوطنية والدولية على تطور التشكيلة السكانية بالدار البيضاء، منشورات مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي الدار البيضاء 2001.

البكريوي عبد الرحمان، التعمير بين المركزية واللامركزية، الشركة الغربية للطباعة والنشر، الرباط 1993.

إسماعيل عثمان عثمان، تاريخ العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية بالمغرب الأقصى، الرباط 1992.

أبو إدريس إدريس، دراسات في تاريخ مدينة مكناس وفي أهمية التاريخ الجهوي، المتقي برينتر المحمدية 1999.

ابن الشرقي حصري أحمد، ارتسامات ومعطيات تاريخية حول مدينة مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية 1987.

ابن عزوز حكيم محمد، سبتة: متى وكيف اغتصبتها إسبانيا: حقائق تاريخية من خلال الوثائق الاسبانية والبرتغالية ، تطوان 1985.

ابن عزوز حكيم محمد، سبتة ومليلية في عهد الحماية: وثائق تاريخية من خلال النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعترف بمغربية المدينتين، الهلال العربية، الرباط 1988.

التمسماني خلوق عبد العزيز، طنجة ذات الطابع الأوربي 1947-1950، الطوبريس طنجة 2000.

الجراري عباس، أضواء على الرباط: المدينة والجهة، مطبعة الأمنية الرباط 2002.

السبتي عبد الأحد، المدينة في العصر الوسيط: قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الإسلامي، منشورات المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1994.

العوني عبد الحميد، تاونات في الحضارات القديمة، منشورات صدى تاونات، الرباط 1999.

الفاسي عبد الإله، مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين 1830-1912، منشورات جمعية رباط الفتح، الرباط 1996.

القادري بوتشيش إبراهيم، إسهامات في التاريخ الاقتصادي الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، منشورات جامعة مولاي إسماعيل 1997.

المريني نجاة، سلا: ذاكرة وحضور، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1999.

المعروفي هشام، عبير الزهور في تاريخ الدار البيضاء وما أضيف إليها من أخبار أنفا والشاوية عبر العصور، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1987.

الورديغي عبد الرحيم، مكناس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912-1956: ملامح من مدينة مكناس، أصولها، تغيراتها، حالاتها الاجتماعية والسياسية، 1989.

بالوز محمد، صفحات من تاريخ مدينة آسفي، جعية البحث والتوثيق والنشر، الرباط 2003.

باهي محمد أحمد، كانت لنا أيام: مدن وأحداث، أيا كار للطباعة والنشر، الرباط 2002.

بروان كينيث، موجز تاريخ سلا 1000-1800، ترجمة محمد حبيدة، أناس لعلو، منشورات أمل الدار البيضاء 2001.

بنعياد محمد، طريق الحرية: التاريخ الصغير لمدينة سلا، أيام كفاح الملك والشعب 1912-1956، مطبعة شالة الرباط 1986.

بوعسرية بوشتى، مكناس المدينة الجديدة: التأسيس، البنيات الإدارية، التناقضات، 1911- 1939، منشورات جامعة مولاي إسماعيل، مكناس 1999.

حسين حمدي عبد المنعم محمد، مدينة سلا في العصر الإسلامي: دراسة في التاريخ السياسي والحضاري، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية 1993.

خليفة إدريس، التاريخ المغربي لمدينة سبتة، مطبعة الأمنية الرباط 1988.

زنيبر محمد، المغرب في العصر الوسيط: الدولة، المدينة، الاقتصاد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1999.

زياد أحمد، دفتر أيام في الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1990.

سالم سحر السيد عبد العزيز، مدينة الرباط في التاريخ الإسلامي: منذ إنشائها حتى نهاية عصر بني مرين، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية 1996.

طه جمال أحمد، مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين من 448ه 1056م إلى 668ه 1269م: دراسة سياسية وحضارية، دار الوفاء الإسكندرية 2001.

كريم عبد الكريم، رباط الفتح عاصمة المملكة المغربية، مطبوعات جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط 1999.

كريم عبد الكريم، سيدي محمد بن عبد الله وبناء مدينة الصويرة، منشورات معهد الشعبي الإسلامي، الصويرة 1986.

مالكا جان بيير، الرباط بين الأمس واليوم، مرسم الرباط 2002.

مزيان أحمد، فكيك: مساهمة في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال القرن التاسع عشر، 1845-1903، مطبعة فجر السعادة الدار البيضاء 1988.

مزين محمد، فاس وباديتها: مساهمة في تاريخ المغرب السعدي 1549-1637، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1986.

مشيش العلمي مصطفى، القنيطرة: ميلاد المدينة والحركة الوطنية 1913-1937، البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع 1998.

ABDELMALKI, Lahsen Le logement au Maroc : changements techniques, stratégies industrielles et enjeux sociaux / Lahsen Abdelmalki Casablanca : Ed. Toubkal, 1987

ABOUHANI, Abdelghani Pouvoirs, villes et notabilités locales : quand les notables font la ville / Abdelghani Abouhani Tours : Ed. de l'URBAMA, 2000

AJBILOU, Aziz Pauvreté urbaine, environnement et problèmes de santé au Maroc / Aziz Ajbilou et Abdesselam Fazouane Rabat : Publications de l'Institut national de statistique et d'économie appliquée, 1999

AMEUR, Mohamed Développement urbain et dynamiques associatives : rôle des amicales dans la gestion des quartiers urbains / Mohamed Ameur et Abdelaziz Filali Belhaj Rabat : [s.n.], 1997

AMEUR, Mohamed Fès... ou L'obsession du foncier / Mohamed Ameur ; préf. de Mohamed Naciri Tours : Ed. de l'URBAMA, 1993

AZOUGAGH, Abdellatif Les Formes de la croissance urbaine périphérique à Tétouan / Abdellatif Azougagh Villeneuve-d'Ascq : Presses universitaires du Septentrion, 1995

BAHI, Hassan Urbanisation et gestion urbaine au Maroc / Hassan Bahi et Mohammed Hamdouni Alami Rabat : Impr. Toumi, 1992

BELFQUIH, M'Hammed Mécanismes et formes de croissance urbaine au Maroc : cas de l'agglomération de Rabat-Salé / M'Hammed Belfquih, Abdallatef Fadloullah Rabat : Impr. Al Maarif al jadida, 1986

BEN HALIMA, Hassan Petites villes traditionnelles et mutations socio-économiques au Maroc : le cas de Sefrou, étude de géographie urbaine / Hassan Benhalima Mohammedia : Impr. de Fédala, 1987

BENSALAH NAJIB, Ali Household energy consumption behaviour in a pre-Saharan small town in Morocco

BENTAHAR, Mekki Villes et campagnes au Maroc / Mekki Bentahar Rabat : Editell, 1988

BERRIANE, Mohamed Nador, Maroc : petite ville parmi les grandes / Mohamed Berriane et Hans Hopfinger Tours : Ed. de l'URBAMA, 1999

BOULIFA, Abdelaziz Mutations et organisation d'un espace péri-urbain, le Fahs de Tanger et ses bordures : le Tangérois / Abdelaziz Boulifa ; [av.-pr. Gérard Maurer] Poitiers : Ed. du Centre interuniversitaire d'études méditerranéennes, 1986

BROWN, Kenneth Lewis Les gens de Salé : tradition et changement dans une ville marocaine de 1830 à 1930 / Kenneth L. Brown ; trad. de l'anglais par Fernand Podevin ; et revu par Zakya Daoud ; préf. de Mohammed Naciri Casablanca : Eddif, 2001

CHALINE, Claude Urbanisme et développement : évaluation des schémas directeurs d'Ankara, du Caire, de Rabat, de Tunis / Claude Chaline Paris : Sedes, 1989

DERNOUNY, Mohamed Casablanca : la parole et la trace / Mohamed Dernouny, Guy Léonard Casablanca : Afrique-Orient, 1987

EL AYADI, es-Saïd Rabat, ville touristique / par Es-Saïd El Ayadi ; sous la dir. de Bernard Barbier Villeneuve-d'Ascq : Presses universitaires du Septentrion, 1999

EL FAIZ, Mohamed Marrakech, patrimoine en péril / Mohammed el Faïz Arles : Actes sud, 2002

EL FASSI, Abbas La Nouvelle politique de l'habitat dans le cadre du plan triennal, 1978-1980 / Abbas El Fassi [S.l.] : [s.n.], 1980

EL OUAZZANI, Abdellah La Gestion municipale au Maroc / Abdellah El Ouazzani Mohammedia : Impr. de Fédala, 1982

ESCALLIER, Robert Citadins et espace urbain au Maroc / Robert Escallier ; préf. de Jean-François Troin Tours : Ed. de l'Institut de géographie, 1984

FILHOUD-LAVERGNE, Kinou Marrakech : ville impériale et le grand Sud marocain / Guy et Kinou Filhoud-Lavergne ; ill. Paulette Filhoud-Lavergne Le Côteau-Roanne : Horvath, 1984

GUARDIONE, Yolanda Tierra del sol poniente, Marruecos : gentes, tradiciones y creencias / Yolanda Guardione ; fotografias de Inés Eléxpuru Madrid : Alianza editorial, 1996

HADDAD, Lahcen Le Résiduel et l'émergent : le devenir des structures sociales traditionnelles : le cas de la tribu hors et dans la ville / Lahcen Haddad Rabat : Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines, 2001

HADMI, Abdelmajid Médina de Bejaad : étude architecturale et plan de sauvegarde / Brahim Ouazzi et Abdelmajid Hadmi Rabat : Publications du Ministère de l'environnement et de l'aménagement du territoire, 1999

HNAKA, Atmane Taroudant et Ouled Teima : bipole urbain du Souss, Maroc : étude géographique / Atmane Hnaka Agadir : Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines, 1995

KAIOUA, Abdelkader Casablanca : l'industrie et la ville / Abdelkader Kaioua ; préf. de Jean François Troin Tours : Ed. de l'URBAMA, 1996
28. KAIOUA, Abdelkader L'Espace industriel marocain de Kénitra à Casablanca / Abdelkader Kaioua ; av.-pr. de Pierre Signoles Tours : Ed. de l'Institut de géographie, 1984

LAHBIL TAGEMOUATI, Naïma Le Foncier : autopsie du prix et de l'échange : le cas de la ville de Fès / Naima Lahbil Tagemouati Casablanca : Wallada, 1994

LAOUDI, Mohamed Casablanca à travers ses petits entrepreneurs de la pauvreté : aperçu sur les micro-activités marchandes de rue dans une métropole maghrébine / Mohamed Laoudi Casablanca : Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines, 2001

LEHZAM, Abdellah Le Logement urbain au Maroc : les ménages et l'Etat face à l'accès à la propriété et à la location / Abdellah Lehzam Rabat : Impr. Toumi, 1994

MEAKIN, Budgett The Land of the Moors : a comprehensive description / Budgett Meakin London : Darf Publishers, 1986

NACHOUI, Mustapha Casablanca : espace et société : genèse et mutations de l'espace urbain de Casablanca / Mostafa Nachoui Casablanca : Publications de la Revue espace géographique et société marocaine, 1998

NAVEZ-BOUCHANINE, Françoise Habiter la ville marocaine / Françoise Navez-Bouchanine Paris : L'Harmattan, 1997

OSSMAN, Susan Picturing Casablanca : portraits of power in a modern city / Susan Ossman Berkeley : The University of California Press, 1994

PEGURIER, Jacques Espaces urbains en formation dans le Tensift : essai de sociologie régionale / J. Pégurier Rabat : Société marocaine des éditeurs réunis, 1981

PINSON, Daniel Modèles d'habitat et contre-types domestiques au Maroc / Daniel Pinson Tours : Ed. de l'URBAMA, 1992

PLANET CONTRERAS, Ana Isabel Melilla y Ceuta : espacios-frontera hispano-marroquies / Ana I. Planet Contreras Melilla : Ciudad Autonoma de Melilla, 1998

RACHIK, Abderrahmane Casablanca : l'urbanisme de l'urgence / Abderrahmane Rachik Casablanca : Impr. Najah el Jadida, 2002

RACHIK, Abderrahmane Ville et pouvoirs au Maroc / Abderrahmane Rachik Casablanca : Afrique-Orient, 1995

REFASS, Mohammed L'Organisation urbaine de la Péninsule tingitane / Mohamed Refass Rabat : Publications de la Faculté des lettres et des sciences humaines, 1996

SCHWERDTFEGER, Friedrich W. Traditional housing in African cities : a comparative study of houses in Zaria,

VILAR RAMIREZ, Juan Bautista Mapas, planos y fortificaciones hispanos de Marruecos, s. XVI-XX / Juan Bta. Vilar Madrid : Consejo superior de investigaciones cientificas, 1992

WIDMER-MUNCH, Roland Der Tourismus in Fès und Marrakech : Strukturen und Prozesse in bipolaren Urbanraumen des islamischen Orients / Roland Widmer-Münch Basel : Geographischen Institut der Universitat Basel, 1990

DRYEF, M'hamed Urbanisation et droit de l'urbanisme au Maroc /M'Hammed Dryef ; présent. de Driss Basri ; préf. Michel Rousset Paris : Ed. du CNRS, 1993

MKINSI, Abdelilah Le Droit marocain de l'urbanisme / Abdelilah Mkinsi [S.l.] : Impr. Abbad, 1989

MOUJID, Rahal L'Agence urbaine de Casablanca / Rahal Moujid ; préf. d'Abdelfattah Eddahbi Casablanca : Afrique-Orient, 1989

AZOULAY, Katia Essaouira (Mogador), parfums d'enfance / Katia Azoulay, Elsa Rosilio, Régine Sibony ; photogr. de Liliane Benisty et Pierre Gailhanou ; préf. de Erik Orsenna Courbevoie : ACR édition, 1991

BARRUCAND, Marianne Urbanisme princier en islam : Meknès et les villes royales islamiques post-médiévales / Marianne Barrucand Paris : Libr. orientaliste Paul Geuthner, 1985

BEN JELLOUN, Tahar Fès immobile, immortelle / Tahar Ben Jelloun, Mohamed Bennouna ; photogr. Bruno Barbey ; éd. Catherine Amahan, Ali Amahan Paris : [s.n.], 1996

BENYAHIA, Mohammed Najib Journal d'un architecte : réflexions sur le développement urbain de la ville de Meknès : histoire d'un projet pour une ville / Mohammed Najib Benyahia ; préf. par Françoise Navez Bouchanine Rabat : Impr. Al Maarif al jadida, 1999

BERRADA, Hammad Fès de bab en bab : promenades dans la médina / Hammad Berrada Casablanca : Editions Publiday, 2002

BRAVO NIETO, Antonio La construccion de una ciudad europea en el contexto norteafricano : arquitectos e ingenieros en la Melilla contemporanea / Antonio Bravo Nieto Melilla : Consejeria de cultura, educacion, juventud y deporte, 1996

EL FAIZ, Mohamed Jardins du Maroc, d'Espagne et du Portugal : un art de vivre partagé / Mohammed El Faiz, Manuel Gomez Anuarbe, Teresa Portela Marques Casablanca : Malika éditions, 2003

EL FAIZ, Mohamed Les Jardins historiques de Marrakech : mémoire écologique d'une ville impériale / Mohamed El Faïz Firenze : Edifir, 1996

EL FAIZ, Mohamed Jardins de Marrakech / Mohammed El Faïz ; photogr. de Rachid Bendaoud Arles : Actes sud, 2000

ELEB, Monique Casablanca : colonial myths and architectural ventures / Jean-Louis Cohen and Monique Eleb London : Monacelli Press, 2002

ELEB, Monique Les mille et une villes de Casablanca / Jean-Louis Cohen et Monique Eleb ; photogr. de Michel Lebrun Courbevoie : ACR édition, 2003

ELEB, Monique Casablanca : mythes et figures d'une aventure urbaine / Jean-Louis Cohen, Monique Eleb Paris : F. Hazan, 1998

ESSAKALI, Larbi Tanger / Hassan Sqalli, Larbi Essakalli ; photogr. Abdelkrim Derkaoui, Hammadi Ananou, Roswitha Hecke Rabat : Nuvo media, 1992

FORESTIER, Jean-Claude Nicolas Grandes villes et systèmes de parcs ; suivi de Deux mémoires sur les villes impériales du Maroc et sur Buenos Aires / Jean Claude Nicolas Forestier ; présenté par Bénédicte Leclerc et Salvador Tarrago I Cid ; notes critiques par Dorothée Imbert, Martin K. Meade, Benédicte Leclerc, Sonia Berjman Paris : Norma, 1997

GALLEGO ARANDA, Salvador Enrique Nieto en Melilla : la ciudad proyectada / Salvador Gallego Aranda Granada : Publicaciones de la Universidad de Granada, 1996

KHAZNADAR, Chérif Asilah : la culture et la ville / Chérif Khaznadar ; photogr. de Mohammed Melehi, Mohamed Benaïssa et Mohamed Jebari Paris : Editions Plume, 1999

LAKHDAR, Kamal Rabat / textes Kamal Lakhdar ; photogr. Laetitia Ducrot ; préf. Kamal Zebdi Casablanca : Eddif, 1991

LOVATT-SMITH, Lisa Moroccan interiors / Lisa Lovatt-Smith ; ed. by Angelika Muthesius Koln : Taschen, 1995

MANA, Abdelkader Essaouira / textes Abdelkader Mana ; photogr. Michel Delaborde ; préf. Jacques Lacarriere Casablanca : Eddif, 1991

METALSI, Mohamed Les Villes impériales du Maroc / Mohamed Métalsi ; [photogr.] Cécile Tréal, Jean-Michel Ruiz Paris : P. Terrail, 1999

Mouline, Saïd Essaouira : repères de la mémoire / Said Mouline Rabat : Publications du Ministère de l'habitat et de l'aménagement du territoire, 1997

REDMAN, Charles L. Qsar es-Seghir : an archaeological view of medieval life / Charles L. Redman New York : Academic Press, 1986

SARO GANDARILLAS, Francisco Estudios melillenses : notas sobre urbanismo, historia y sociedad en Melilla / Francisco Saro Gandarillas ; introd. de Carlos Seco Serrano ; ed. de Vicente Moga Romero Melilla : Consejeria de cultura, educacion, juventud y deporte, 1993

Sijelmassi, Mohamed Casablanca que j'aime / conception, documentation et iconographie par Mohamed Sijelmassi [S.l.] : Oum éditions, 2003

Sijelmassi, Mohamed Fès : cité de l'art et du savoir / Mohamed Sijelmassi Paris : Art-Création-Réalisation, 1991

TRIKI, Hamid La Colline des potiers : histoire d'une ville et de sa poterie / Hamid Triki, Thami Ouazzani ; avec la participation de Brigitte Barberi Daum ; photogr. Christian Lignon, Gérard Dufrene ; conception et réalisation graphique Amina Bennani Casablanca : Lak international, 1993

ZURFLUH, Jean-Michel Casablanca : portrait d'une ville / Jean-Michel Zurfluh Casablanca : Eddif, 2000

ZURFLUH, Jean-Michel Casablanca / Jean-Michel Zurfluh Mohammedia : SODEN, 1985

ASSAYAG, Isaac J. Tanger... : un siècle d'histoire : origines... transformation ... histoire du boulevard Pasteur / Isaac J. Assayag Tanger : Editions marocaines et internationales, 1981

BENABOUD, M'hammad Tétouan, ville andalouse marocaine / Jean-Louis Miège, M'hammad Benaboud, Nadia Erzini Rabat : Kalila wa dimna, 1996

BENRAMDANE, Zoulikha Ceuta du XIIIe au XIVe : siècles des Lumières d'une ville marocaine / Zoulikha Benramdane ; présent. de Mohamed Hajji ; préf. de Ch. de La Roncière Mohammédia : Faculté des lettres et des sciences humaines, 2003

BRAGA, Isabel M. R. Mendes Drumond Ceuta portuguesa, 1415-1656 / Isabel M. R. Mendes Drumond Braga y Paulo Drumond Braga Ceuta : Publicaciones del Instituto de estudios ceuties, 1998

BRAVO NIETO, Antonio La ciudad de Melilla y sus autores : diccionario biografico de arquitectos e ingenieros (finales del siglo XIX y primera mita / Antonio Bravo Nieto ; prologo de Antonio Bonet Correa Melilla : Consejeria de cultura, educacion, juventud y deporte, 1997

BURCKHARDT, Titus Fez : city of Islam / Titus Burckhardt ; transl. from the German by W. Stoddart Cambridge : The Islamic Texts Society, 1992

CARMONA PORTILLO, Antonio Ceuta espanola en el antiguo régimen, 1640 a 1800 : analisis demografico y socioeconomico del segundo periodo de la presencia / Antonio Carmona Portillo Ceuta : Consejeria de cultura, 1996

CHASTEL, Robert Rabat Salé : vingt siècles de l'oued Bou Regreg / Robert Chastel Rabat : Ed. la Porte, 1994

FERHAT, Halima Sabta des origines au XIVe siècle / Halima Ferhat ; préf. de Mohammed-Allal Sinaceur Rabat : Al Manahil, 1993

HASSAR-BENSLIMANE, Joudia Le Passé de la ville de Salé dans tous ses états : histoire, archéologie, archives /Joudia Hassar-Benslimane Paris : Maisonneuve, 1992

KATAN, Yvette Oujda, une ville frontière du Maroc, 1907-1956 : mutations, relations et ruptures de sociétés en milieu colonial / Yvette Katan Rabat : Ed. la Porte, 1993

KATAN, Yvette Oujda, une ville frontière du Maroc, 1907-1956 : musulmans, juifs et chrétiens en milieu colonial / Yvette Katan Paris : L'Harmattan, 1990

LAHLAIDI, Myriam Essaouira : la ville de mon père / Myriam Lahlaidi Rabat : Livres Ibn Sina, 2001

LAVAUD, Alain Casablanca : années 20 : récits de voyages / Alain Lavaud Casablanca : La Croisée des chemins, 2003

LEARED, Arthur Morocco and the Moors : being an account of travels, with a general description of the country and its people / Arthur Leared London : Darf Publishers, 1985

MACKENZIE, Donald The Khalifate of the West : being a general description of Morocco / Donald MacKensie London : Darf Publishers, 1987

Martinez Enamorado, Virgilio La ciudad en al-Andalus y el Magreb : actas del II Congreso internacional [celebrado en Algeciras, 26-28 de noviembre de 1999] / [organizado por el Ayuntamiento de Algeciras, la UNED, la Universidad de Cadiz y la Universidad Complutense de Madrid] ; coord. e introd. de Antonio Torremocha y V. Martinez Enamorado [S.l.] : El Legado andalusi, 2002

PICKENS, Samuel Les Villes impériales du Maroc : Fès, Marrakech, Meknès, Rabat-Salé / texte de Samuel Pickens ; photographies de Philippe Saharoff Courbevoie : ACR édition, 1990

PIERRE, Jean-Luc Casablanca et la France : mémoires croisées, XIXème-XXème siècles / Jean-Luc Pierre Casablanca : La Croisée des chemins, 2002
20. PONS, Dominique Les Riches heures de Tanger / Dominique Pons Paris : La Table ronde, 1990

SEBTI, Abdelahad Ville et figures du charisme / Abdelahad Sebti Rabat : Ed. Toubkal, 2003

TIMOULE, Abdelkader Safi dans les annales maritimes : essai de synthèse : des origines à nos jours / Abdelkader Timoule Casablanca : Sonir, 1997.

ملحق رقم 2 [1]:

Abdel'Ati Hassan Ahmed. 1990. Child Vagrancy in the national capital : A growing social problem, in *Abu Sin et Davies. The future of Sudan's capital Region : A study in development and change*. Khartoum: Khartoum University Press, 167-77.

Abdel Ghaffar M. Ahmed. and Mustafa Abdel Rahman. 1979. Urbanization and Exploitation : The role of Small Centres, Development Studies and Research Centre, Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum.

[1] ملحق مأخوذ عن:

M. Karoufi (1995), Urbanisation et recherche urbaine dans le monde arabe. UNESCO

Abdel Ghaffar M. Ahmed and Gunnar M. Sorbo. 1989. Management of the Crisis in the Sudan. Khartoum: Khartoum University Press.

Abdelkader Nadia. Evaluation de la politique des villes nouvelles : le cas du 10 Ramadan. Mémoire de fin d'études. Le Caire: Institut de Planification Régionale.(en arabe).

Abdel M'uti Abd al-Bâsit.1978. Analyse critique de quelques recherches sur l'immigration en Egypte. *Dirasât sukkâniyya*. Le Caire, 5 ème année, n° 44, janvier-mars (en arabe).

Abu Al-Yaman. 1992. *Al-Tawzî' al-sukkânî bi wilâyat al-khurtûm* (Distribution de la population dans le grand Khartoum). Communication au séminaire de planification démographique à Khartoum, 6-8 janvier, Grand hôtel, Khartoum.

Abouhani Abdelghani, Ameur Mohamed et al. 1988. La recherche urbaine au Maroc : un état de la question. *Pratiques urbaines*. n° 6, 3-98

Abû Salîm Mohamed Ibrahim .1979. *Târikh al-khartûm*, (L'histoire de Khartoum), Beyrouth: Dâr al-jîl.

Abu Sin Mohamed Al-Hadi and Davies H.R.J. (1991), The future of Sudan's capital Region : A study in development and change. Khartoum: Khartoum University Press.

Abu Sin Mohamed El Hadi.1991. Disaster Prevention and Management in Sudan. Khartoum: Khartoum University Press.

Al-Mahdi Alia et Mashhûr Amira.1989. *Al-qita' ghayr al-rasmî fî hadar misr* (Le secteur informel urbain en Egypte). Le Caire: Centre National de Recherches Sociologiques et Criminologiques.

Adam André.1968. Casablanca : essai sur la transformation de la société marocaine. Paris. editions CNRS. 2 tomes.

Al-Singaby Talaat.1985. Migrations et capitalisation de la campagne en Egypte : la reconversion de la famille paysanne, *Revue Tiers-Monde*, XXVI, n° 103, 523-32.

Ameur Mohamed. 1982. Spéculation et lotissements clandestins à Monfleury. Thèse de 3 ème cycle en Géographie. Toulouse: Université de Toulouse le-Mirail.

Ameur Mohamed.1988. Le logement des pauvres à Fès : processus de production et tendances de l'évolution. *Revue Tiers-Monde*, tome XXIX, n° 116, octobre-décembre, 1171-81.

Atteya Khadija A. 1991. Migrations déscendantes et villes nouvelles en Egypte: les nouvelles communautés urbaines. Communication au Coloque *Changement économique, social et culturel et modification des champs migratoires dans le monde arabe.* Grasse. 9-11 octobre.

Atteya Khadija. 1988. *Al-tahaddur wa al-tawzi' al-haramî li mudun misr* (Urbanisation et hiérarchie des villes en Egypte: 1976-1986. Le Caire: *Colloque sur l'extension urbaine*, 34-36.

Babiker Mustafa. 1992. From crisis in survival to survival in crisis: The displaced population in Khartoum and the flood disaster. *Crises soudanaises des années 1980*. Le Caire: Bulletin du Cedej.(sous presse).

Baduel Pierre Robert (*sous la direction de*). 1988. La production de l'habitat au Maghreb. *Habitat, Etat, société au Maghreb*. Paris. Editions CNRS.

Bahi Hassan et Hamdouni-Alami Mohamed. 1992. Urbanisation et gestion urbaine au Maroc. Rabat: Imprimerie Toumi.

Berque Jacques. 1974. Médinas, villes neuves et bidonvilles. *Maghreb, histoire et sociétés*. Paris: J. Duculot, 118-61.

Brejon de Lavergnée Nicolas. 1992. Politiques d'aménagement du territoire au Maroc. Paris: L'Harmattan.

CAPMAS. (Central Agency for Public Mobilization and Statistics) 1985 - a. Enquête sur les disparités de la migration interne en Egypte, résultats définitifs.Le Caire: Capmas. (en arabe).

CAPMAS. 1985 -b. Etude sur le marché du travail en Egypte : le secteur non-organisé. Le Caire: Capmas.(en arabe).

Cedej .1985.(Centre d'Etudes et de Documentation Economique Juridique et Sociale). Le Caire ville fermée. *Revue de la presse égyptienne*, 19, le Caire, 175-226.

Cedej .1987. Les villes nouvelles en Egypte, Communications présentées au Colloques Cedej-Cnrsc. Le Caire: Cedej.

CERMOC (1985), Mouvements communautaires et espaces urbains au Machreq, Edition CEMOC, Beyrouth.

Chevalier et Kessler Dominique. 1989. Economies en développement et défis démographiques. Algérie, Egypte, Maroc, Tunisie. Paris: La documentation française.

Clement Françoise. 1991. Les publications statistiques en Egypte, *Cahiers bibliographiques*, n° 11, été. Le Caire: CEDEJ,

Clement Jean-François. Les révoltes urbaines. pages dactylographiées.

Chaline Claude.1990. Les villes du monde arabe. Paris: Masson.

Charmes Jacques. 1983. Méthodes et résultat d'une meilleure évaluation des ressources humaines dans le secteur non-structuré d'une économie en développement. *Cahier de l'ORSTOM*, volume XIX, n°1.

CRESM (Centre de Recherches et d'Etudes sur les sociétés Méditerranéennes).1974. Villes et Sociétés au Maghreb : Etudes sur l'urbanisation. Paris: Editions CNRS.

CRESM (1986), Habitat, Etat et Société au Maghreb, in Annuaire de l'Afrique du Nord, Paris, Editions CNRS, 3-396.

Duchac René. 1974. villes et sociétés au Maghreb : études sur l'urbanisation. Paris: CNRS,1974.

Duchac René. 1974. Les influences occidentales dans les villes maghrébines à l'époque contemporaine . Aix-en-Provence: Ed. de l'Université de Provence.

Duchac René. 1974. Villes et sociétés au Maghreb : études sur l'urbanisation. Paris: CNRS.

Durant-Lasserve Alain et Tribillion Jean-François. 1983. La production foncière et immobilière dans les villes des pays en développement, *Hérodote*, n° 31, 4 ème trimestre,9-37.

El-Agraa Omer M. A.; Ahmad M. Adil; Haywood Ian and El-Kheir Osman M. 1985. Popular Settlment in Greater Khartoum. Khartoum: Khartoum University Press.

El-Agraa Omer M. A. and Shaddad Mohamed Y.1988. Housing Rentals in the Sudanese Capital. Khartoum: Khartoum University Press.

El-Bushra El-Sayed. 1976. An atlas of Khartoum conurbation. Khartoum: Khartoum University Press.

El-Farouk Abdelhalim E. 1990. Urbanization and rural-urban migration in the Sudan. Oriental Geographer, 34 (1 & 2), Dhaka, 51-70.

El-Kadi Galila. 1988. L'urbanisation spontanée au Caire. Fascicule de recherches n° 18, Tours: Urbama.

El-Kadi Galila. 1992. Mobilité résidentielle et déplacement des activités du tertiaire de commandement au Caire. pages dactylographiées

El-Kadi Galila. 1992. La recherche sur la recherche urbaine en Egypte. *Urbanization in the Middle East : Egypt, Morocco and Sudan*, American University of Cairo.21-23 Juillet.

El-Hassan Bashir Mohamed. 1991. Status of environmental health and hygiene in Greater Khartoum. *Abu Sin et Davies, The future of Sudans's capital Region : A study in development and change*. Khartoum: Khartoum University Press, pp. 150-155.

El-Shazali Salah El-Din. 1985. Peripheral Urbanism and The Sudan. Explorations into the Political Economy of the Wage Labor Market in Greater Khartoum 1900-1984. Unpublished Ph. D. University of Hull.

El-Shazali Salah El-Din. 1991. Proletarianization and migration in the Sudan. Communication au colloque *Changements économiques, sociaux et culturels et migrations internes et dans le monde arabe*. Grasse. 9-11 octobre.

El-Shazali Salah El-Din. 1992. Urban Research in Sudan. *Urbanization in the Middle East*. Cairo: American University of Cairo. July 21-23.

Escallier Robert. 1981. Citadins et espace urbain au Maroc. Tours: Urbama. Fascicule de recherche n° 8, 2 tomes.

Escallier Robert et Signoles Pierre (avec la collaboration de Mostafa Kharoufi, Françoi Ireton et Emmanuel Ma Mung). 1995. Les nouvelles formes de la mobilité spatiale dans le monde arabe. Tours : Urbama, Fascicule de Recherches n° 28, Tome II

Fergany Nadir. 1985. Migrations inter-arabes et développement. *Revue Tiers-Monde*. Tome XXVI. n° 103, juillet-Septembre, 582-96.

Hamid Gamal Mahmoud. 1991. Recent population displacement in Sudan : The coping Strategies of displaced households in greater Khartoum. *Social implications of Population Displacement and Resettlment*. Irbid: University of Yarmouk. Jordanie, July 29-31.

Hanna Milad .1992. Le logement en Egypte : essai critique. Le Caire: Cedej.

Harbi Mohamed.1989. Appartenance sociale et dynamique politique Skikda 1937-1955. Liauzu (sous la direction de), *Etat, ville et mouvements sociaux au Maghreb et au Moyen-Orient*, 103-13.

Ibrahim Saad al-Dine.1982. Internal migration in Egypt : A critical Review. Cairo: The Supreme Council for Population and Family Planning, Resaerch Office. Series 5.

I.n.a.u. .1985. Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme. Catalogue de présentation de l'institut. Rabat.

Khalif A. and Mohieddin M. 1988. Cairo in Dogan M. and Kasarda J. (eds). *The Metropolis Era*. Beverly Hills, Sage Publication. Vol. II, 235-67.

Kharoufi Mostafa .1990. Se loger au Caire : genèse et paradoxe d'une crise. *Egypte-Monde arabe*. n° 1. Le Caire: Cedej, 165-86.

Kharoufi Mostafa .1990. Les migrations internes en Egypte, *Cahier*s *bibliographiques*, n° 9, Le Caire: Cedej.

Kharoufi Mostafa .1992. Du petit au grand espace : le commerce des fruits et légumes à Dâr al-Salâm. *Egypte-Monde Arabe*, n° 9. Le Caire: Cedej, 81-96.

Kharoufi Mostafa. 1995. Reflections on a Urban Research Field : Urban Studies in Egypt, Morocco and Sudan. in *Urban Research in the Developing World*, Africa, vol. 2. Ed. Richard Stren, Toronto : Centre for Urban and Community Studies.

Leimdorfer François et Vidal Laurent. 1992. Thèses françaises sur les villes des pays en développement 1980-1990.Condé-sur-Noireau: *Pratiques urbaines*, n° 10.

Leimdorfer François et Santo-Martino Robert. 1993. Figures d'une construction disciplinaire. A propos des études urbaines dans le champ de la recherche doctorale sur l'aire arabo-musulmane. texte dactylographié à paraître dans les Cahiers d'URBAMA, Tours, mars.

Liauzu Claude. 1987. Sociétés urbaines contemporaines du Middle East (Maghreb et Moyen Orient) 1975-1985. Essai de bibliographie critique. - Paris : Institut du Monde Arabe.

Liauzu Claude. 1989. Crises urbaines, crise de l'Etat, mouvements sociaux. Liauzu (sous la direction de) *Etat, ville et mouvements sociaux au Maghreb et au Moyen-Orient*, Paris: L'Harmattan, 23-41.

Lowy Paul. 1979. Espace idéologique et quadrillage policier : le 26 janvier 1978 à Tunis. Paris: *Hérodote*, 1 er trimestre, 103-14.

Mabogunje Akin L. .1992. A new Paradigm for Urban Development, Proceeding of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1991, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank, 191-208.

Mashhûr Amîra .1991. The Annoted Bibliography of Urbanization Studies in Egypt. Cairo: Centre National de Recherche Sociologique et Criminologique.

Medani Mohamed Ahmed. 1991. The institutionalization of capital accumulation and economic development in the Sudan. University of Khartoum: Development Studies and Research Centre, Monograph Series, n° 38.

Miller Catherine. 1995. Migration vers la ville : l'exemple de At-Takamul à Hajj-Yusif, Khartoum. in Les nouvelles formes de la mobilité spatiale dans le monde arabe. Tours : Urbama, Fascicule de Recherches n° 28, Tome II (Ed. Escallier Robert et Signoles Pierre (avec la collaboration de Mostafa Kharoufi, Françoi Ireton et Emmanuel Ma Mung), pp.259-280

Ministère des affaires sociales, de la zakât et des réfugiés. 1989. Pluies et innodations dans le grand Khartoum: étude économique, mars. (en arabe)

Ministery of Finance, Planning and National Economy, Department of Statistics. Third Population Census 1983: The first Results.

Ministery of Finance, Planning and National Economy. 1983. Khartoum Traffic management and Public transport study. Final Report, Vol 1, september.

Ministère de l'habitat. 1988. Les nouvelles agglomérations : comparaison entre le projet théorique et la réalité de son execution. (en arabe)

Ministère de l'habitat et de l'urbanisme. 1989. Les nouvelles agglomérations, points attractifs sur la carte d'Egypte. décembre (en arabe)

Miquel André. 1987. La géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du XI ème siècle, 4 volumes, Paris, E.h.e.s.s.

Mohieddin Mohamed. 1992. Urban Research in Egypt : The State of the art, Research Community and Agenda for Future Resaerch. *Urbanization in the Middle East*. Cairo: American University in Cairo. July 21-23.

Mohieddin Mohamed. 1995. Regular Commuters from an Egyptian Village. in Les nouvelles formes de mobilité spatiale dans le monde arabe. (Ed. Escallier Robert et Signoles Pierre (avec la collaboration de Mostafa Kharoufi, Françoi Ireton et Emmanuel Ma Mung), pp. 341-351

Morisson Christian. 1992. Ajustement et équité au Maroc. Paris: OCDE.

Morqoss Widad. 1988. *Sukkân misr* (La population d'Egypte). Le Caire: Markaz al-buhûth al arabiya.

Morsy Magali. Comment décrire l'histoire du Maroc? Rabat, Bulletin Economique et social du Maroc, n° 138-139.

Naciri Mohamed. 1980. Les formes d'habitat "sous-intégré". Paris: Hérodote, n° 19, septembre-octobre, 13-70

Naciri Mohamed. 1989. L'aménagement des villes peut-il prévenir leurs soubresauts. Liauzu (sous la direction) *Etat, ville et mouvements sociaux au Maghreb et au Moyen-Orient.*

Naciri Mohamed -a. 1992. De l'aménagement des villes à la régulation de la société : esquisse d'un état de la recherche urbaine au Maroc. *Urbanization in the Middle East*. Cairo: American University in Cairo, july 21-23.

Naciri Mohamed -b. 1992. La crise urbaine, Annexe de communication. *Urbanization in the Middle East*. Cairo: American University in Cairo, july 21-23.

Naciri Mohamed. 1984. Politiques urbaines et politique d'habitat au Maroc : incertitudes d'une stratégie, *Politiques urbaines dans le monde arabe*. Lyon: Maison de l'Orient Méditerranéen, 71-98.

Padco Inc. 1982. Urban Growth and Urban Data Report. Cairo: National Urban Policy Study.

Rassam A. ; Zghal A. et al. 1980. Systèmes urbains et développement au Maghreb.Tunis: CERES Production.

Salahdine Mohamed .1988. Les petits métiers clandestins. Casablanca: Eddif.

Salahdine Mohamed et al. 1992. L'emploi invisible au maghreb. Casablanca: SMER.

Santo Martino. 1988. Des thèses par milliers. Les écrits académiques sur le monde arabe et islamique : 1972-1987. Analyse et description du fonds Thesam. Paris: *Annuaire de l'Afrique du nord*, 469-506.

Seteney Shami et al.. 1994. Population Displacement and Resettlement. Development and Conflict in the Middle East. New York : Center for Migration Studies.

Signoles Pierre. 1985. L'espace Tunisien : Capitale et Etat-Région, 2 volumes, Fascicule de Recherche n° 14, Tours: Urbama.

Signoles Pierre et Troin Jean-François (sous la direction de). 1988. Eléments sur les centres-villes dans le monde arabe. Material on City Centers in the Arab World, Tours: Urbama, Fascicule de Recherches n° 19.

Stren Richard and Mc Carney Patricia .1992. Urban Research in Developing World: Towards an Agenda for the 1990s. Toronto: Centre for Urban and Community Studies, University of Toronto.Urbanization in the Middle East, American University of Cairo, July 21-23.

Sudanese Group of Assessment of Human Settlements. 1988. Housing Rentals in the Sudanese Capital. Khartoum: Khartoum University Press.

Sudanese Group for Assessment of Human Settlments. 1985. Some on-going research on popular Settlments and low cost housing. A presentation / Seminar. Khartoum: Khartoum University Press.

Tadros Helmi R.; Mohamed Feteeha and Allen Hibbard. 1990. Squatter markets in Cairo, in Cairo Papers in Social Science, 13 (1).

THESAM IV. 1992. Le monde arabe et musulman au miroir de l'université française. Répertoire des thèses en Sciences de l'homme et de la société (1973-1987). Aix-en-Provence.

Troin Jean-François. 1984. Essai de bilan des recherches urbaines au Maghreb. *Politiques urbaines dans le monde arabe*. Lyon: Maison de l'Orient Méditerranéen, 61-69.

Umbadda Siddig. 1991. The *'Naziheen'* : Drought and Civil War Victims in the Sudan, *Second Study Group on Population Displacement and Resettlment in the Middle East*. Irbid: Yarmouk University. July 29-31 juillet.

Unicef Sudan. 1992. Emergency Update. Non-food Sector. Issue n° 42,january 21.

Urbama.1986. Petites villes et villes moyennes dans le monde arabe. Tours: Urbama. Fascicule n° 17. 2 volumes.

Urbama.1986. Petites villes et villes moyennes dans le monde arabe. Tours: Urbama. Fascicule de Recherches n° 16, 2 volumes.

Urbama. 1988. Eléments sur les centres-villes dans le monde arabe. Material on City Centers in the Arab World, Tours, Urbama, Fascicule bilingue de Recherches n° 19.